

الخصوصية في المملكة العربية السعودية

مستوياتها وبعض محدداتها الديموغرافية

والاجتماعية والاقتصادية والسكانية

أ. د. رشود بن محمد الخريف

قسم الجغرافيا - كلية الآداب - جامعة الملك سعود

أولاً- المقدمة ومشكلة البحث :

تُعدّ الخصوصية إحدى مكونات النمو السكاني أو محددات التغير الديموغرافي؛ لذا فهي إحدى العمليات الديموغرافية المرتبطة بديناميكية السكان؛ فالزيادة أو النقص في عدد السكان في دولة معينة أو منطقة أو مدينة أو حي داخل مدينة يأتي نتيجة ولادة شخص ما أو وفاة آخر أو هجرة أحد الأفراد منها أو إليها. وتحتلّ الخاصّة المقام الأول في التأثير في النمو السكاني، في حين تأتي بعدها الوفيات والهجرة. كما أنها العامل الرئيس في فتوة المجتمعات أو هرمها؛ فارتفاعها يجعل المجتمع فتياً، وانخفاضها يُسهم في هرم المجتمع وشيخوخته. وهذه التغيرات تؤثّر في مستقبل النمو السكاني وتركيب قوة العمل بالإضافة إلى ما لها من تأثير في نسب إعالة الكبار والصغار، وما يتربّط عليها من نفقات عامة، وما تتطلّبه هذه الفئات من خدمات مختلفة، مما ينعكس على الاتجاهات العامة للسياسات والخطط التنموية؛ لذلك فإنّ معدلات الخصوصية تُعدّ من أهم المدخلات في عملية إعداد الإسقاطات السكانية، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي.

وقد أصبحت العوامل المؤثرة في ارتفاع الخصوبة أو انخفاضها، والأثار المترتبة على تغيراتها من الاهتمامات الرئيسية في العالم، ومن الموضوعات المهمة التي تنظم لها الندوات، وتعقد بشأنها المؤتمرات الدولية والإقليمية. فمعظم المجتمعات النامية تعاني من ارتفاع مستويات الخصوبة؛ في حين تعيش بعض الدول المتقدمة حالة من الذعر والتخوف من النتائج المحتملة لانخفاض معدلات الخصوبة فيها دون مستويات الاستمرار بكثير، وبالتالي بدأت بعض هذه الدول الأخيرة في تشجيع الإنجاب من أجل تلافي الآثار السلبية والنتائج غير المرغوبية التي قد تترجم عن تدني معدلات الخصوبة إلى ما دون مستوى الإحلال لفترة طويلة من الزمن.

لقد كانت معدلات الإنجاب المرتفعة سمة لمعظم المجتمعات البشرية، وذلك لمواجهة معدلات الوفيات المرتفعة خلال فترات التاريخ الماضية. ولكن نظراً لانخفاض معدلات الوفيات أو اتجاهها للانخفاض التدريجي السريع في معظم البلدان، فقد أصبحت مستويات الخصوبة واتجاهاتها هي التي تسهم - بالدرجة الأولى - في تباين معدلات النمو من مكان لآخر، بالإضافة إلى تأثير الهجرة تبعاً لحجمها واتجاهاتها.

وبناء عليه فإن تحديد أهم العوامل المؤثرة في السلوك الإنجابي يُسهم في فهم اتجاهات الخصوبة ومستوياتها في المستقبل، ومن ثم رسم السياسات المناسبة للتحكم فيها. وهذا يحتل أهمية كبيرة بالنسبة لصناعة السياسات والمهتمين بالتحفيظ خاصة، والنواحي السكانية على وجه العموم. ومن منطلق الإحساس بهذه الأهمية ظهرت العديد من الدراسات التي ركزت على دور العوامل البيولوجية والديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية في تفسير التفاوت بين المجتمعات والفئات السكانية والأفراد، مثل ديفيز وبليك (Davis and Blake, 1956)، وبيكر (Becker, 1960).

(Bongaarts, 1978)، وإسترلين (Easterlin, 1975)، وكالدويل (Caldwell, 1976, 1982)، وغيرهم كثير، بل اختلفت الأطر النظرية والأساليب التطبيقية المبتكرة لتفسير السلوك الإنجابي وتحديد العوامل المؤدية إلى تغير اتجاهاته ومستوياته، فمنها ما هو مبني على أسس اقتصادية، ومنها ما ينطلق من تفسيرات اجتماعية أو أنثروبولوجية؛ ففي حين اهتم المتخصصون في فيزيولوجية الإنجاب بما يتعلق بالإخصاب وتأثير وسائل تنظيم النسل أو تأجيله، حرص الباحثون في العلوم الاجتماعية على فهم المحددات الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية المؤثرة في السلوك الإنجابي، مثل التعليم والدخل والعادات والتقاليد، والمعتقدات الدينية والإقامة في الريف وغيرها.

وعلى الرغم من الجهد الكبيرة والدراسات المتمامية التي تسعى لفهم محددات الخصوبة والتباين باتجاهاتها المستقبلية في الدول العربية، إلا أنها لا تزال محدودة، وتعاني من بعض أوجه القصور والنقص، وذلك لندرة البيانات عن الإنجاب في هذه الدول، وصعوبة الحصول عليها في حالة توافرها في أغلب الأحيان. وهذا - ربما - يفسر تركيز معظم دراسات الخصوبة في المملكة العربية السعودية على المدن الكبيرة. فدراسات كل من الجنديان (١٤١١هـ)، والعتيببي (١٩٩٤م) والعبيدية (١٩٩٥م) ولطفي (١٩٨٨م) اعتمدت على عينات في مدينة الرياض، في حين ركزت دراسة العيسوي (١٤١٢هـ) على الخصوبة في مدينة الدمام.

وعلاوة على ذلك فإن بعض نتائج هذه الدراسات لا تخلي من بعض التناقض وعدم الاتفاق حول محددات الخصوبة. فعلى سبيل المثال يُشير العبيدي (١٩٩٥م) إلى أن ارتفاع تعليم الزوج يؤدي إلى ارتفاع الخصوبة في مدينة الرياض، في حين أظهرت كثير من دراسات الخصوبة، ومنها دراسة العتيبي (١٩٩٤م) في المدينة نفسها

إلى عكس ذلك، كما تظهر دراسة الجنдан (١٤١١هـ) وجود علاقة عكسية بين الدخل والخصوصية على مستوى مدينة الرياض، في حين يشير العيسوي (١٤١٢هـ: ٢٢) إلى أن الخصوصية ترتفع مع الدخول المرتفعة ومع تحسن أحوال السكن في مدينة الدمام. ولكن هناك دراسات أخرى لا تؤيد وجود مثل هذه العلاقة، كدراسة العبيدي (١٩٩٥م).

ولا يقتصر التناقض على نتائج دراسات الخصوصية في المملكة فقط، بل تعاني دراسات الخصوصية - بشكل عام - من بعض التناقض والغموض. فيستنتاج أبو بصيرة (١٩٨٩م) - على سبيل المثال - من خلال دراسته للخصوصية في الأردن أن العلاقة بين الخصوصية والدخل غير واضحة. ويوضح ميلور وشورت (Mueller and Short, 1983) أن هناك تفاوتاً كبيراً في نتائج الدراسات حول العلاقة بين الدخل والخصوصية. كما يُشير نور (١٩٨٦م: ٢١٥) - بناء على نتائج دراسات الخصوصية في السودان - إلى أن معدلات الإنجاب ترتفع كلما زادت عمليات التحضر. ولكن الأغلبية الساحقة من دراسات الخصوصية في مختلف الدول تشير إلى عكس ذلك.

ومن جهة أخرى لا تزال المؤشرات الديموغرافية في المملكة وخاصة معدلات الخصوبة تُحسب بناء على تقديرات عامة، تستند - في بعض الأحيان - على مستويات الخصوبة في الأقاليم أو البلدان المجاورة، مما ينبع عنه اختلاف في مستوياتها من مصدر إلى آخر، وذلك يعود - بطبيعة الحال إلى ندرة البيانات المتعلقة بالخصوصية. وهذا يزيد من الحاجة إلى بيانات الإنجاب، ويستدعي مزيداً من الدراسات والبحوث في هذا المجال لفهم السلوك الإنجابي في المملكة العربية السعودية، وإيجاد المؤشرات الدقيقة لمستوى الخصوبة الحالي واتجاهاتها المستقبلية.

وبناء على ما سبق تبرز العديد من التساؤلات التي هي في حاجة

إلى إجابات شافية وتقديرات دقيقة، منها على سبيل المثال: ما هو مستوى الخصوصية في المملكة؟ وبعبارة أخرى، كم تتجه المرأة السعودية في المتوسط في الوقت الحاضر؟ وما مدى التباين المكاني في معدلات الخصوصية؟ وأهم من ذلك، هل الخصوصية لا تزال عند مستوياتها التقليدية المرتفعة نسبياً؟ أم أنها بدأت في الانخفاض الفعلي خلال السنوات الأخيرة؟ وما العوامل المؤثرة في الخصوصية والمفسرة لتفاوتها بين النساء أو الأسر، وتبينها بين الوحدات المكانية؟ هذه بعض الأمثلة للتساؤلات المهمة التي تحتاج إلى إجابات وإيضاحات وتقديرات. ولعل هذه الدراسة تسهم - مع غيرها من الدراسات - في الإجابة عن بعض منها.

ثانياً- الأهداف :

في ضوء مشكلة البحث والتساؤلات المذكورة آنفًا تسعى هذه الدراسة إلى الإسهام في فهم مستويات الخصوصية في المملكة العربية السعودية، والتغيرات التي طرأت عليها خلال السنوات القليلة الماضية، ثم التعرف على محدداتها الرئيسية من خلال الاستفادة من بيانات عينة سكانية شاملة تغطي جميع مناطق المملكة، بما فيها الريف والحضر والفئات السكانية المختلفة. وبالتحديد ترمي هذه الدراسة إلى:

- ١ - إبراز مستوى الخصوصية في المملكة العربية السعودية، والتغيرات التي طرأت على معدلات الإنじاب، ومن ثم التعرف على الاتجاهات المستقبلية لها.
- ٢ - محاولة تحديد أهم العوامل المفسرة للسلوك الإننجابي للنساء السعوديات؛ أي: محاولة التعرف على بعض المحددات الوسيطة للخصوصية، وكذلك المحددات الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية الأخرى المؤثرة في السلوك الإننجابي في المملكة.

ثالثاً- أدبيات الدراسة:

١ - الإطار النظري:

توصل الباحثون بناء على دراسة التغير الديموغرافي في أوروبا إلى ما يسمى بـ "نظيرية التحول الديموغرافي" التي ظهرت فكرتها في البداية في كتابات تامبسون (Thompson, 1929)، وتطورها من بعده نوتستين (Notestein, 1945) الذي استطاع أن يبرزها بوضوح ويحدد مراحل التغير الديموغرافي المعروفة. ومنذ ذلك الحين أطلق عليها "نظيرية التحول الديموغرافي" (Demographic Transition Theory)، وكتب عنها الكثير أمثال: (Caldwell, 1976; Kirk, 1971, 1996; Teitelbaum, 1975; Jones et al., 1997) التغير الاقتصادي والتغير الاجتماعي اللذين صاحباه الثورتين الزراعية والصناعية أديا إلى انخفاض معدلات الوفيات ثم المواليد، وبالتالي انخفاض معدل النمو. بعبارة أخرى، يؤدي التطور الاقتصادي والتغير الاجتماعي، وما ينتج عنهما من تحسن في مستوى المعيشة وارتفاع في دخل الفرد، إلى انخفاض الوفيات أولاً ثم الخصوبة لاحقاً، وبالتالي يقل معدل النمو السكاني؛ فالخصوبة تتأثر بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وما يتبعها من تغيرات في العادات والتقاليد والقيم المجتمعية، وذلك من خلال العوامل الوسيطة التي تؤثر مباشرة في الخصوبة.

ولا شك أن نظرية التحول الديموغرافي تبقى إطاراً مفيداً لتقدير الاتجاهات الديموغرافية والإسقاطات السكانية، إلى جانب دورها في توضيح التغيرات التي تعيشها كثير من دول العالم على الرغم من التفاوت في تجاربها الديموغرافية والتحولات التي تمر بها. ويمكن النظر إلى كثير من الجهد النظري في مجال الخصوبة على أنها تفسيرات جزئية ومكملة، تدخل ضمن إطار نظرية التحول الديموغرافي العامة والشاملة، بحيث لا تتعارض معها، بل تُفسر

آليات التغيرات في العمليات الديموغرافية، وتوضح الحوافز والدوافع، ومن ثم تحدد العقبات التي عندها يبدأ التغير أو التحول الديموغرافي.

ومن جهة أخرى لعل من أهم المحاولات الأولى لفهم الخصوبة هي تلك الدراسات المتعلقة بالكشف عن كيفية تأثير الخصوبة بالعوامل المختلفة؛ فالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والدينية تؤثر في الخصوبة من خلال بعض العوامل البيولوجية والسلوكية التي يطلق عليها ديفيز وبليك (Davis and Blake, 1956) "العوامل الوسيطة"، كما سماها بونفارتز (Bongaarts, 1978) "العوامل التقريبية". وعلى خلاف المتغيرات الأخرى غير الوسيطة، فإن المتغيرات الوسيطة تؤثر تأثيراً مباشراً في الخصوبة، لدرجة أن تغير عامل وسيط لا بد أن يتبعه تغير في الخصوبة، ولكن ليس من الضروري أن تغير الخصوبة لتغير أحد محددات الخصوبة غير المباشرة (العلواني، ١٩٩٤م؛ ١٩٩٢م: ٥). (Bongaarts and Potter, 1983; Warren, 1992: 5)

وقد حدد ديفيز وبليك (Davis and Blake, 1956) أحد عشر

عواملًا وسيطاً تؤثر تأثيراً مباشراً | حدد ديفيز وبليك أحد عشر عواملًا | وسيطاً تؤثر تأثيراً مباشراً في الخصوبة | في الخصوبة | والامتناع الاختياري أو الإجباري عن الجماع، والعقم الاختياري وال الطبيعي، ووفيات الأجنة الاختياري وغير الاختياري، وغيرها. وقام بونفارتز (Bongaarts, 1978) فيما بعد بتلخيص هذه العوامل وإعادة تصنيفها، مشيراً إلى أن التباين بين السكان يتاثر بأربعة عوامل مباشرة هي: نسبة انتشار الزواج، ومستوى الرضاعة الطبيعية، ومستوى تنظيم النسل وجدواء، والإجهاض. وقد ساعد التموزج الكمي الذي طوره بنفارتز في المقارنة بين العديد من البلدان لتحديد مستويات كل واحد من هذه المحددات، ودرجة أهميته في كل بلد، كما أسهم في فهم كيفية تأثير

المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في الخصوبة من خلال تأثيرها في نمط الزواج، ومستوى الرضاعة، ونسبة الإجهاض، ونسبة استعمال وسائل تنظيم الأسرة في مختلف البلدان (زريق، ١٩٨٧م). وقد أصبح نموذج بنيارتز عملياً ومفيداً في دراسات الخصوبة في معظم الدول بما فيها الدول العربية، إذ استخدمه العلواني (١٩٩٤م) في سوريا على سبيل المثال.

وفي ضوء هذه العوامل ظهرت العديد من النظريات المفسرة للسلوك الإنجابي، منها: نظريات العرض من الأطفال والطلب عليهم، وتشمل الكلفة الاقتصادية، أو قيمة الأطفال، وكذلك فكرة "تدفق الثروة" التي ترمي إلى تفسير آليات التغير الديموغرافي.

فقد قام ليبنستين (Leibenstein, 1974) بتفسير الخصوبة على أنها نتاج عملية اتخاذ قرارات معقدة تعتمد على تعظيم منفعة الأسرة إذ تسعى الأسرة إلى الموازنة بين منفعة الأطفال وتتكاليف إنجابهم ورعايتهم. ومن هذا المنطلق حاول إيسترلين (Easterlin, 1975) الجمع بين العرض والطلب في نموذج واحد، مشيراً إلى أن الخصوبة تتأثر بعناصر العرض من الأطفال والطلب عليهم، بالإضافة إلى تتكاليف تنظيم الخصوبة. وتكمّن الفكرة - كما أشرنا - في أن السلوك الإنجابي يعتمد على تقويم التتكاليف من جهة، والمنافع أو العوائد من جهة أخرى، ومن ثم المقارنة بين المنفعة من الأطفال وتتكاليفهم. ومن المنافع التي يجنّها الأبوان نتيجة إنجاب طفل إضافي ما يأتي: السرور والبهجة التي يضفيها الطفل على الأبوين، والإسهام في دخل الأسرة، بالإضافة إلى رعاية الأبوين عند الكبر. ومن جهة أخرى، تمثل التتكاليف - على سبيل المثال - في التتكاليف المعيشية بما فيها السكن والملبس والمأكل والتعليم والترفيه، بالإضافة إلى إضاعة الفرص على الأبوين، وخاصة الأم نتيجة إنجاب الأطفال، والمعاناة النفسية بسبب مرض الطفل أو إصابته بعارض وغير ذلك.

ولا شك أن المنفعة والتكلفة تختلف من شخص لآخر حسب سماته ومكان إقامته؛ فقد تختلف بين الريف والمدن، وبين أفراد المجموعات المهنية المختلفة مثل العامل والمزارع والتجار والمهندسين وغيرهم، إذ تؤيد ذلك بعض نتائج دراسة مخلوف (١٩٨٧م) عن تكلفة الأطفال في مصر، مشيرًا إلى أنه بإمكان صانعي السياسات أن يؤثروا في حجم الأسرة من خلال رفع تكلفة تربية الأطفال مثل رفع تكلفة الفرنس البديلة الضائعة على المرأة. وقد طور بيكر (Becker, 1960) فكرة المنفعة جاعلاً الأطفال نوعاً من السلع الدائمة (durable)، ومستجًا من ثم وجود علاقة طردية بين الدخل والإنجاب، على العكس من وجهة النظر السابقة التي تفترض أن منفعة الأطفال تتقلص مع زيادة عدد الأطفال وكذلك مستوى التنمية الاقتصادية. وعلى أية حال تعرضت هذه الفكرة لكثير من النقد (Van De Kaa, 1996) على الرغم من أن كثيراً من الدراسات في مجال الخصوبة تعتمد على أحد عناصر الطلب أو العرض أو كليهما.

كما أسهم كالدويل (Caldwell, 1982; 1976) في تفسير السلوك الإنجابي من خلال طرح نظريته عن "تدفق الثروة من الآباء إلى الآباء" وذلك على هيئة سلع وخدمات، وتشمل المساعدات المادية والمعنوية، وكذلك الرعاية عند الكبر. وبناء على هذا المفهوم فإن انخفاض الخصوبة لا يأتي إلا عندما تتقلص الأسرة الممتدة، وتتراجع سلطة كبار السن، ومن ثم يتحول اتجاه الثروة من الآباء إلى الآباء (انظر: زريق، ١٩٨٧م؛ ونور، ١٩٩٤م). ويمكن في الحقيقة النظر إلى نظرية "تدفق الثروة" على أنها حالة خاصة من نظرية التكلفة والعائد، إذ من المتوقع أن تنخفض الخصوبة عندما يكون العائد إلى الآباء محدوداً أو أن تكون التكاليف أكثر من العوائد. ومن جهة أخرى يرى آخرون مثل كين (Cain, 1984) أن مكانة المرأة المدنية وما يتبعها من اعتماد كبير على الرجل، يجعلها ترى في الإنجاب سبيلاً لتجنب

الخطر من الترمل أو الطلاق أو الحاجة للرعاية عند الكبر، مما يؤدي إلى رغبتها في زيادة الإنجاب (زريق، ١٩٨٧؛ والهراش وبنسعيد، ١٩٩٦م). وبناء على هذه الفكرة، فإن الأسرة الممتدة قد توفر هذه الحماية والرعاية، ومن ثم تسهم في خفض الخصوبة على عكس ما يرى كالدويل (Caldwell, 1982) (Cain, 1977; 1982; cited in Stecklov, 1999) وبعض البلدان الآسيوية تشير إلى أن الأبناء ينتجون أكثر مما يستهلكون. وهناك دراسات أخرى تؤيد وتعارض فكرة "تدفق الثروة"، ولكن لا يتسع المجال للخوض فيها (Stecklov, 1999).

وجدير بالذكر أن نور (١٩٩٤م) يعتقد بأن نظرية "تدفق الثروة" هي أنساب الأطر النظرية لتفسير الخصوبة في الدول العربية، ويرى من خلال اقتراح إطار نظري لدراسة الخصوبة في هذه الدول، أن العادات والتقاليد، وخاصة فيما يتعلق بمكانة المرأة وتفضيل الأسرة الممتدة، تؤثر تأثيراً مباشراً في الخصوبة؛ أي ليس عن طريق المتغيرات الوسيطة (انظر: نور، ١٩٩٤م: ٢٧٧). وهذا في الحقيقة يتناقض مع الدراسات النظرية المعروفة، إذ لا بد أن يكون التأثير من خلال واحد أو أكثر من العوامل الوسيطة أو التقريبية.

وأخيراً يعتقد لندرت (Lindert, 1983) أن عدم ارتفاع تكلفة الأطفال إلا في مرحلة مقدمة من التنمية الاجتماعية والاقتصادية، يفسر تأخر التحول الديموغرافي في البلدان النامية، في حين ترى زريق (١٩٨٧م) أن عوامل المحيط - مثل المؤسسات الدينية - هي الأسباب الأساسية لعدم تجاوب الخصوبة في الدول العربية مع عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٢ - الدراسات السابقة حول العوامل المؤثرة في الخصوبة:

تناول الباحثون موضوع الخصوبة، إما على مستوى الأفراد بحيث تكون المرأة - في أغلب الأحيان - هي وحدة الدراسة، أو على مستوى الوحدات المكانية. ونظرًا لتركيز هذه الدراسة على السلوك الإنجابي، فإن مناقشة نتائج الدراسات السابقة - فيما يتعلق بمحددات الخصوبة - ستعتمد على الدراسات السلوكية بشكل رئيس. وكما ظهر من خلال استعراض الأطر النظرية، فإن الخصوبة ظاهرة معقدة جدًا، تتدخل في تفسيراتها عوامل عديدة ومتشاركة ومتعددة ليس من السهولة قياس كل منها أو التعرف على تأثيرها في السلوك الإنجابي، ولكن سنتناول أهمها وأكثرها صلة بأهداف الدراسة.

- السن عند الزواج وطول فترة الحياة الزوجية: يؤثر كل من سن الزواج، وطول فترة الحياة الزوجية في الخصوبة. فكلما ارتفع سن الزواج، تقلصت فترة الإنجاب أو التعرض للحمل (أبو عيانة، ١٩٨٦م؛ الجديدي، ١٩٩٠م؛ العلواني، ١٩٩٤م). وبعد سن الزواج من العوامل الوسيطة المهمة التي من خلالها يتم تأثير مستوى تعليم المرأة في الخصوبة (Davis and Blake, 1956; Bongaarts, 1978)، وتشير العديد من دراسات الخصوبة التطبيقية إلى وجود علاقة قوية بين هذا المتغير ومستويات الخصوبة. فقد توصل أندرسون وأخرون (Anderson et al., 1985) إلى أن انخفاض الخصوبة الذي حدث مؤخرًا في الأردن يعود إلى ارتفاع سن الزواج وليس إلى الزيادة في استخدام وسائل تنظيم الأسرة. كما يعزى كورياج (Courbage, 1994) انخفاض الخصوبة في المغرب إلى ارتفاع السن عند الزواج، إلى جانب عوامل أخرى كمشاركة المرأة في قوة العمل وغيرها. وعلاوة على ذلك تؤثر المدة التي تقضيها المرأة داخل الحياة الزوجية في الخصوبة لكونها مؤشرًا للتعرض المرأة للحمل (العقبي، ١٩٨٧م، في: الجندا، ١٤١١هـ؛ Van De Kaa, 1996).

- التعليم: تُجمع دراسات الخصوبة تقريرياً على ارتباط التعليم بالخصوصية، سواء في الدول النامية أو المتقدمة. فقد لوحظ أنه كلما ارتفع مستوى تعليم المرأة انخفض متوسط عدد أطفالها (نور، ١٩٨٦؛ الصباح والسلقاني، ١٩٨٦؛ أحمد، ١٩٨٨؛ العيسوي، ١٩٩٤؛ العبيدي، ١٩٩٥؛ سليمان، ١٩٩٨) (Shapiro, 1996; Kirk and Pillet, 1998). كما تشير بعض الدراسات إلى أن الاكتفاء ببعض التعليم الابتدائي قد يسهم في رفع مستوى الخصوبة قليلاً؛ لأنه يؤدي إلى انخفاض الرضاعة الطبيعية من الثدي، ومن ثم زيادة احتمالية الحمل. أما التعليم الابتدائي فيسهم في خفض الخصوبة قليلاً (أمروهر وماير، ١٩٨٧، Weeks, 1986) وبوجه عام كلما ارتفع مستوى التعليم انخفضت الخصوبة بشكل أكبر. كما يؤثر تعليم الزوج عكسياً في السلوك الإنجابي (نور، ١٩٨٦؛ العتيبي، ١٩٩٤). وتشير بعض الدراسات إلى أن تعليم المرأة يحقق أثراً في الخصوبة أكثر مما يتحققه تعليم الزوج (أحمد، ١٩٨٨؛ الجندا، ١٤١١هـ؛ الضرير، ١٩٩٦). ولكن هناك دراسات لم تؤيد نتائجها تشير إلى وجود تأثير لتعليم الزوج (أحمد، ١٩٨٧م). ويشير الضرير (١٩٩٦م: ١٤٠) - بناء على دراسته لعلاقة التعليم بالإنجاب في سوريا - إلى أن الدور الضعيف للأب المتعلم في التقليل من الأولاد قياساً بدور الأم يعود إلى الشعور لدى الرجل بأهمية النسب والعشيرة. ومن اللافت للنظر أن دراسة العبيدي (١٩٩٥م) للخصوصية في مدينة الرياض أظهرت أن مستوى تعليم رب الأسرة يؤثر طردياً في عدد الأطفال؛ أي أن الزيادة في مستوى تعليم رب الأسرة يؤدي إلى زيادة عدد الأطفال، وذلك على عكس ما هو متوقع. ويفسر العبيدي هذه النتيجة بأن هناك نسبة كبيرة ممن يحملون المؤهلات الجامعية في تخصصات دينية، الأمر الذي جعل متغير التعليم يؤثر إيجابياً في مستوى الخصوبة. وعلى

الرغم من هذا التفسير إلا أن هذا الأمر قد يعود - في الحقيقة - إلى تمهيد نموذج الانحدار والافتراضات المرتبطة به من الناحية الإحصائية.

- الدخل ومستوى المعيشة: على الرغم من أن نظريات الطلب على الأطفال تشير إلى وجود علاقة عكسية بين الدخل والخصوصية (Van De Kaa, 1996)، إلا أنه ليس هناك إجماع حول طبيعة تأثير الدخل في الخصوصية؛ فلم يجد نور (١٩٨٦م) تأثيراً واضحاً للعوامل الاقتصادية في الخصوصية. وبالمثل لم يجد كل من العتيبي (١٩٩٤م) والعيدي (١٩٩٥م) تأثيراً لمستوى دخل الأسرة على الخصوصية في مدينة الرياض، وذلك من خلال استخدامهما لتحليل الانحدار. كما وجدت فريال أحمد (١٩٨٨م) أن تأثير الدخل في الخصوصية ضعيف وغير معنوي. ومن جهة أخرى يُشير العيسوي (١٩٩٤م) إلى أن الخصوصية ترتفع مع الدخول المرتفعة في مدينة الدمام. وعلى العكس من ذلك يذكر أبو صبحة (١٩٨٩م) أن دراسته كشفت عن وجود علاقة سالبة بين الخصوصية والدخل بشكل عام، إلا أن مستوى الخصوصية يعود ويرتفع ثانية عند بعض الفئات ذات الدخل المرتفع نسبياً، مما جعل أبو صبحة يخلص إلى القول بأن العلاقة بين الدخل ومستوى الخصوصية غير واضحة. وربما تعكس طبيعة العلاقة المعقدة بين الدخل والخصوصية نتائج دراسة إنكارنسن (Encarnacion, 1974; cited in Mueller and Short, 1983) التي تفيد بأن العلاقة بين الخصوصية والدخل عكسية في الحضر، ولكنها طردية في المناطق الريفية.

وبناء على ما سبق يمكن القول: إن هناك تداخلاً كبيراً بين الدخل والخصائص الأخرى، مما يجعل العلاقة بين الدخل والخصوصية غير واضحة في نتائج بعض الدراسات. وهنا لا بد أن يبرز التساؤل حول فاعلية متغير "الدخل" في تمثيل مستوى معيشة الأسرة، ثم حول إمكان إيجاد مؤشر مناسب لقياس مستوى المعيشة.

- مشاركة المرأة في قوة العمل (عمل المرأة): تشير كثير من الدراسات النظرية والأمبريقية التي أجريت في الدول المتقدمة إلى أنه كلما ازدادت نسبة النساء العاملات انخفضت معدلات الخصوبة مثل (Khan and Raeside, 1997)، وذلك لأن عمل المرأة يعكس التغير في دور المرأة في المجتمع، بالإضافة إلى أنه يفتح المجال للتعرف على الأفكار الجديدة. ولكن دراسات كل من نور (١٩٨٦م) في الأردن، والعقبي (١٩٧٨م، نقلًا عن الجنдан، ١٤١١هـ) وأحمد (١٩٨٨م) في مصر لم تظهر دلائل على وجود تأثير ذي دلالة إحصائية بين عمل المرأة والخصوبة، في حين تشير دراسات كل من الجندان (١٤١١هـ) والعبيدي (١٩٩٤م) في الرياض، والعيسوي (١٩٩٤م) في الدمام إلى وجود تأثير للحالة العملية للمرأة في الخصوبة. وتتجدر الإشارة إلى أن كلاً من نور (١٩٨٦م) وأحمد (١٩٨٨م) استخدما في دراستيهما "عمل المرأة قبل الزواج" بدلاً من "الحالة العملية للمرأة في وقت الدراسة". ومن جهة أخرى يشير الخولي والعميم (Kholi and Omaim, 1993) إلى أنه على الرغم من أن مستوى الخصوبة لدى النساء الكويتيات العاملات أقل من غير العاملات، إلا أن الفروق بينهن ليست ذات دلالة إحصائية.

- نمط الحياة (أو مكان الإقامة في الريف أو الحضر): لا شك أن نمط الحياة أو المعيشة في الريف أو الحضر وما ينطوي عليه من قيم وتقالييد يؤثر في حجم الأسرة، ومن ثم ينعكس على السلوك الإنجابي للمرأة؛ ففي الريف تكون قيمة الأطفال - اجتماعياً واقتصادياً - مرتفعة، وتكاليف تنشئتهم منخفضة نسبياً، مما يؤدي إلى إنجاب عدد أكبر من الأطفال؛ فعندما تكون الأسرة هي وحدة الإنتاج في الريف - وبخاصة في القطاع الزراعي - يكون لحجم الأسرة أهمية كبيرة على العكس مما هو عليه الحال في المناطق الحضرية، علاوة على ما للأسرة الكبيرة من مكانة اجتماعية في المناطق الريفية.

ويشير عبد الكريم (Hankins ١٩٦٣) إلى أن هانكز (Hankins) يعتقد بأن المدن بشكل عام تسهم في خفض الخصوبية من خلال الإجهاد العنصري المتزايد الذي يعاني منه سكان المدن. وفي الحقيقة تؤدي أغلب الدراسات وجود علاقة بين الخصوبية ونمط الحياة، فهي ترتفع في الريف وتتحفظ في الحضر، مثل دراسة فريالا أحمد (١٩٨٨) في مصر، ولكن يشير نور (١٩٩٤) إلى أن دراسات الخصوبية في السودان تظهر عكس ذلك، وتؤيد هذه النتائج دراسة السعدي (١٩٨٦) تأثيراً ذا دلاله إحصائية لتمتد الإقامة في الحضر في الخصوبية في الأردن. ويرجع سهلوانة وبكر (١٩٩٧) ذلك إلى عدم أخذ مكان النشأة في الحسبان عند دراسة تأثير الإقامة في المدن.

الضميم والعدادات والضميمات: يوتر بعض العدادات والمسميات في
الخصوصية سلباً أو إيجاباً تبعاً لنمط العدادات والقيم المسائدة بشأن
حجم الأسرة، ومكانة المرأة، وفضضيل الذكور على الإناث، فتسود
بعض العدادات والقيم التي تشجع الزواج المبكر، وزيادة الإنجاب في
بعض المناطق، في حين ربما لا يكون حجم الأسرة الكبيرة مفضلاً
بالدرجة نفسها في مناطق أخرى. ولا شك أن هذا الأمر يرتبط
كذلك بنمط الحياة والاعتماد الديني. وتأتي رغبة الآب في أن يعمل
الابن اسم العائلة من دوافع الإنجاب في بعض الدول. كما يذكر كل
من العقباني (١٩٨٠)، عن الجندان، ١١٤١هـ) ووزيق (٩٨٧هـ)
وبنسعيد (١٩٩٤هـ) وتور (١٩٩٤م) وسليمان (١٩٩٨م) أن العادات
والتقالييد المرتبطة بسيطرة الرجل على شؤون الأسرة، وكذلك مكانة
المرأة مقارنة بالرجل، تؤثر في الخصوبية بشكل أو بآخر. ومن الأمور
المترتبة بالعادات والتقاليد كذلك تفضيل الذكور على الإناث في
كثير من البلدان النامية على وجه الخصوص مثل الأردن والسودان
(معرض، ١٩٨٢م؛ المجالي، ١٩٩٤م)، ومثل سوريا (أمرهور ومساير،

(Vlassoff, 1990; Clark, 2000)، والهند (1998؛ سليمان، 1986) فالمراة تفضل أن تستمر في الإنجاب حتى تلد طفلاً ذكراً أو عدداً من الذكور بصرف النظر عن عدد بناتها. وتوكّد إسعاف حمد وأوغلي (1996) - كذلك - على أن تفضيل الذكور - بالإضافة إلى تدخل أهل الزوج والزوجة في هذا الشأن - يؤدي إلى زيادة عدد الأطفال، وذلك بناء على دراستهما للسلوك الإنجابي في سوريا. ويدرك السباعي (١٤٠٢هـ، في: نور، 1994) أن تفضيل الذكور في المملكة قد يمتد إلى التفضيل في الرضاعة وتغذية الطفل، إذ قد تصل فترة رضاعة الذكور إلى ثلاثة سنوات في المناطق الريفية.

- **نمط الأسرة (ممتدة أو تووية):** تشير بعض الدراسات إلى ارتباط الخصوبة المرتفعة بالبنية الأسرية الممتدة، إذ قد تسهم الأسرة الممتدة في خفض تكلفة الأطفال، مما يجعلها حافزاً للإنجاب. فالمراة تجد من يساعدها في رعاية الأطفال وتحمل مسؤولية تربيتهم (الهراس وبنسعيد، 1996؛ Cain, 1984) فقد وجدت فريال أحمد (1988) تأثيراً للإقامة مع والدي الزوج، في حين لم تظهر نتائج دراستها تأثيراً للإقامة مع والدي الزوجة في الخصوبة في مصر. ويُشير العبيدي (1995) - كذلك - إلى أن الخصوبة ترتفع بين الأسر الممتدة مقارنة بغيرها في مدينة الرياض. ولكن ينبغي ألا ننسى أن العبيدي اتخذ "متوسط عدد الأطفال في الأسرة" على أنه مؤشر للخصوبة، ومتغير تابع في تحليل الانحدار. ومن جهة أخرى لم يجد أوهادايك (Ohadike, 1994) في غانا ما يؤيد ذلك، إذ وجد أن الأسرة الممتدة ليست أقل إنجاباً. وعلاوة على ذلك يُشير إلى أن الدراسات الأخيرة لم تجد علاقة قوية بين الخصوبة المرتفعة والأسرة الممتدة، مما لا يؤيد فكرة لوريمر (Lorimer, 1954; cited in Ohadike, 1994) حول هذه العلاقة.

- وفيات الأطفال الرضع: يتحدد العرض من الأطفال بمستوى الخصوبة ومستوىبقاء الأطفال على قيد الحياة (زريق، ١٩٨٧م). ويُعتقد أن ارتفاع وفيات الأطفال يجعل الآباء يكررون من الأبناء، وذلك لتعويض الفاقد بسبب الوفاة، فكثير من الناس يطمعون في رعاية أبنائهم لهم عندما يتقدم بهم السن، ويحتاجون إلى من يخدمهم ويرعاهم. كما أن وفاة الطفل قبل الفطام تتيح المجال للحمل في وقت مبكر. وتشير فريال أحمد (١٩٨٨م) إلى أن رد فعل الخصوبة لوفيات الأطفال يأتي، إما استجابة لوفاة الطفل، أو تحسباً للوفاة المتوقعة له. ويفيد ذلك وجود علاقة طردية بين معدل وفيات الرضع من جهة، ومعدل الخصوبة من جهة أخرى في كثير من البلدان مثل: الأردن (نور، ١٩٨٦م)، وبنغلاديش (Khan and Raeside, 1997) ويخلص جين وجوليكي (Jane and Guilkey, 1998) في دراستهما عن العوافز التي تحد من الخصوبة في كل من تونس وكولومبيا وزيمبابوي إلى أن بقاء الأطفال على قيد الحياة هو واحد من أهم عاملين يؤثران في سرعة تحديد الخصوبة من بين العديد من المتغيرات التي اشتملت عليها تلك الدراسة. ولكن نظراً للتناقض في بعض النتائج، يؤكّد فان دي كا (Van De Kaa, 1996) أن الأمر لا يخلو من التعقيد، لوجود علاقات متشابكة مع متغيرات عديدة، تشكل صعوبة في القبول النهائي بأن انخفاض الوفيات لا بد أن يكون شرطاً مسبقاً لأنخفاض الخصوبة.

- استخدام وسائل تنظيم الأسرة: يُعد انتشار وسائل تنظيم الأسرة، واستجابة هذه الوسائل أحد العوامل الوسيطة المؤثرة في الخصوبة بشكل مباشر (Bongaarts, 1978) ولكن تختلف درجة قبوله أو الاعتماد عليه من مجتمع إلى آخر، بل تتفاوت الأسر في استعماله. وتشير كثير من الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بين استعمال وسائل تنظيم الأسرة والخصوصية مثل كنودل وبراكموه

(Knodel and Prachuabmoh, 1971)، والجندان (١٤١١هـ)، والهراس (Mauldin and Segel, 1988). وبنسعيد (١٩٩٦م)، ومولدن و سيجل (Khan and Raeside, 1997). ويعتقد الهراس وبنسعيد (١٩٩٦م) أن تأثير وسائل منع الحمل في خفض الخصوبة في المغرب يماثل تقريباً تأثير ارتفاع سن الزواج، بل يرى الباحثان أن أي انخفاض في الخصوبة في المستقبل مرهون إلى حد بعيد بالزيادة في استعمال وسائل منع أو تأجيل الحمل. وتؤيد نتائج دراسة كيرك وبيليت (Kirk and Pillet, 1998) التفاوت في مستويات الخصوبة في أفريقيا جنوب الصحراء، إذ وجدا أن استعمال وسائل تنظيم الأسرة هو أهم العوامل المفسرة للتباوت بين البلدان التي شهدت تحولاً ملحوظاً في مستويات الخصوبة، وتلك التي تأخر فيها ذلك التحول. وعلاوة على ذلك يُعزى انخفاض معدلات الخصوبة الملحوظ في بنغلاديش خلال السنوات القليلة الماضية إلى تأثير برامج تنظيم الأسرة، أكثر من تأثير التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتواضعة (Das Gupta ad Narayana, 1999). ومن جهة أخرى وجد سلمان وأخرون (Salman et al., 1995) أن العلاقة بين استخدام موانع الحمل والخصوبة طردية، وذلك لاستخدام وسائل تنظيم الأسرة لإيقاف الإنجاب أكثر من استعماله للمباعدة بين الولادات.

أهم نتائج دراسات الخصوبة في المملكة العربية السعودية:
 لارتباط دراسات الخصوبة في المملكة بدراستنا، سيتم استعراض هذه الدراسات بإيجاز شديد. في البداية لعل من أولى دراسات الخصوبة في المملكة هي دراسة بدرية الجندان (١٤١١هـ) للخصوصية في مدينة الرياض، التي اشتملت فيها طريقة تحليل الانحدار على العديد من المتغيرات، وهي: حجم الأسرة، مدة الحياة الزوجية، العمر الحالي للزوجة، العمر عند الزواج، نوع الرضاعة، المستوى التعليمي

للمرأة، دخل الأسرة، والممارسة لوسائل تنظيم النسل، ومدة الرضاعة، وعدد وفيات الأطفال، والحياة العملية للمرأة. وباستخدام الانحدارات المتدرجة، أظهرت نتائجها أن المتغيرات الآتية: حجم الأسرة، ومدة الحياة الزوجية، ونوع الرضاعة (الطبيعية)، وعمل المرأة، تؤثر إيجابياً في الخصوبة، في حين يؤثر كل من العمر الحالي للزوجة، والعمل الحالي للزوج عكسياً في الخصوبة على مستوى مدينة الرياض. وتتجدر الإشارة إلى أن نتائج الدراسة أظهرت أن هناك تفاوتاً في نوع المتغيرات المفسرة للخصوبة بين أحياء تلك المدينة.

وفي مدينة الرياض كذلك، قام العتيبي (١٩٩٤م) بدراسة الخصوبة، وذلك باستخدام المتغيرات الآتية: المستوى التعليمي لرب الأسرة، والمستوى التعليمي لأكبر الأبناء الذكور، والمستوى التعليمي لأكبر البنات، ومستوى دخل رب الأسرة، والمستوى الوظيفي لرب الأسرة، ومهنة والد رب الأسرة، والمهنة السابقة لرب الأسرة، وعمر رب الأسرة، وعدد زوجات رب الأسرة، وتاريخ الانتقال إلى مدينة الرياض، ومكان ميلاد رب الأسرة، وعمر أكبر أبناء رب الأسرة. وقد توصل من خلال طريقة تحليل الانحدار إلى أن هناك أربعة متغيرات مستقلة تسهم في تفسير الخصوبة، هناك أربعة متغيرات مستقلة تسهم في تفسير الخصوبة، وتؤثر تأثيراً إيجابياً فيها، وهي: عدد الزوجات، وتاريخ الانتقال إلى مدينة الرياض، وعمر أكبر الأبناء في الأسرة، ومكان ميلاد رب الأسرة (في الريف أو الحضر).

وبالمثل قام العبيدي (١٩٩٥م) بدراسة متوسط عدد الأطفال على مستوى الأسرة في مدينة الرياض، وذلك باستخدام بعض المتغيرات المستقلة، وهي: متوسط العمر عند الزواج، والمستوى التعليمي لربة المنزل، ونمط الأسرة (ممتدة أو نووية)، ونوع حيازة المسكن (ملك أو

مستأجر)، وموطن النشأة، ونوع الحي، ونسبة العاملات، ونوع المسكن، والدخل الشهري. وتوصل إلى أن جميع المتغيرات مؤثرة في الخصوبة، باستثناء دخل الأسرة، ونوع المسكن، والأحياء الجديدة، مع ملاحظة أن تعليم الزوج يؤثر إيجابياً في متوسط عدد الأطفال كما ذكر آنفًا.

ويشير العيسوي (١٩٩٤م) من خلال دراسته للخصوبة في مدينة الدمام أن هناك علاقة عكسية بين حجم الأسرة وكل من السن عند الزواج، والمستوى التعليمي، وخروج المرأة للعمل خارج المنزل. كما ترتفع الخصوبة مع الدخول المرتفعة وتحسن أحوال السكن. وبالإضافة إلى ذلك يفسر العيسوي (١٩٩٤م: ٢٢) ارتفاع الخصوبة في الدمام بتغلغل الأفكار البدوية والريفية والتقاليد التي تؤيد حجم الأسرة الكبير.

كما حاول المزروع وآخرون (Al-Mazrou et al., 1993) التعرف على محددات الخصوبة الحالية - أي المواليد - خلال السنة السابقة لجمع البيانات، وذلك باستخدام العديد من المتغيرات المستقلة، وتوصلا إلى أن الإقامة في الحضر، وتعليم المرأة، والإقليم الجغرافي، ومهنة الزوج تسهم في تقسيم الخصوبة في المملكة؛ فقد أظهرت النتائج - على سبيل المثال - أن الإنجاب في المنطقة الجنوبية والغربية أقل مما هو عليه في المنطقة الوسطى.

وأخيرًا، بناء على الاستعراض الشامل لدراسات الخصوبة، يتضح التفاوت في نتائجها، مما يدل على أن ظاهرة الخصوبة معقدة جدًا، يصعب حصر المتغيرات المرتبطة بها، أو قياس كثير من المفهومات المؤثرة فيها، إلى جانب ندرة البيانات وصعوبة جمعها، وذلك لحساسيتها وارتباطها بخصوصيات الأسرة.

فروض الدراسة:

بناء على استعراض الدراسات السابقة سواء النظرية أو التطبيقية الإمبريالية، وفي ضوء ما يتوافر من بيانات عن الخصوبة في المملكة، يمكن صياغة الفرضيات الآتية:

- ١ - تتأثر الخصوبة بالعمر عند الزواج الأول، إذ إن هذا العمر يحدد طول المدة التي تعيشها المرأة داخل الحياة الزوجية.
- ٢ - يتتأثر السلوك الإنجابي للنساء السعوديات بمستويات تعليمهن.
- ٣ - يتتأثر السلوك الإنجابي للمرأة السعودية بمستوى تعليم زوجها.
- ٤ - تتأثر الخصوبة بوفيات الأطفال؛ إذ يرتفع مستوى الإنجاب عندما تفقد المرأة أحد أبنائها أو بعضهم.
- ٥ - تتأثر الخصوبة بمدى استعمال وسائل تنظيم الأسرة. فتنخفض نسبياً عندما تلجأ المرأة إلى استخدام وسائل تنظيم الأسرة.
- ٦ - تتأثر الخصوبة بمشاركة المرأة في قوة العمل؛ فتؤدي هذه المشاركة أو الانشغال بمواصلة الدراسة إلى انخفاض مستويات إنجابها (أي عدد الأطفال الذين تتجبهم).
- ٧ - تتأثر الخصوبة بنمط الإقامة في الريف أو الحضر؛ فترتفع في الريف، وتتحفظ في الحضر.
- ٨ - تتبادر الخصوبة حسب المنطقة الإدارية أو الجغرافية التي تعيش فيها المرأة (أي حسب المناطق التخطيطية الخمس: الوسطى، والغربية، والشرقية، والجنوبية، والشمالية).
- ٩ - تتأثر الخصوبة بميل لدى بعض الأسر نحو تفضيل المواليد الذكور على الإناث؛ إذ تشير بعض الدراسات العربية إلى تأثير هذا النوع من التفضيل في الخصوبة.
- ١٠ - تتأثر الخصوبة بنمط الأسرة (النوية أو المتدة)، إذ يعتقد بأن الأسرة المتدة تسهم في خفض تكاليف تربية الأطفال والمساعدة في رعايتهم.

١١ - تتأثر الخصوبية بالمستوى المعيشي للأسرة، إذ إن من المتوقع انخفاض مستوى الخصوبية كلما ارتفع المستوى المعيشي.

الإجراءات النهجية

أولاً- بيانات الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على عينة من بيانات المسح الديموغرافي الذي قامت به مصلحة الإحصاءات العامة على مستوى المملكة في عام ١٤١٩هـ (١٩٩٩م)، وذلك باستخدام مناطق العد في تعداد السكان لعام ١٤١٢هـ على أنها وحدات أولية للمعاينة. وقد اشتمل المسح على جميع المناطق الإدارية (الشكل رقم ١). وجمعت البيانات عن جميع أفراد الأسرة، بخصائصهم الديموغرافية، والاقتصادية، والاجتماعية، وكذلك عن المواليد والوفيات خلال السنة السابقة للمسح.

شكل رقم (١)

التقسيم الإداري للمملكة العربية السعودية



ويصل عدد الأسر التي اشتمل عليها المسح الديموغرافي المذكور نحو ٢٣٠٠ أسرة. وقد اعتمدت هذه الدراسة على بيانات عينة عشوائية تمثل ٥٠٪ من إجمالي عدد الأسر في ذلك المسح. وغني عن القول: إن هذا المسح يتميز بشموليته لجميع المناطق الإدارية، كما ذكر آنفًا، وبكونه مُنفذًا من قبل جهة متخصصة في جمع البيانات وتبويتها. فمصلحة الإحصاءات العامة - كما هو معروف - من الجهات الحكومية النشطة والمتخصصة في مجال إجراء البحوث الحيوية الدورية، كما أنها الجهة الوحيدة المسؤولة عن تنفيذ تعدادات السكان في المملكة، مما أكسبها خبرات تراكمية جيدة خلال السنوات الماضية. وهذا - بلا شك - يضفي مزيدًا من الاطمئنان على دقة البيانات، مقارنة بالمسوحات المحدودة في إطارها الجغرافي، أو تلك المعتمدة على جهود فردية في تنفيذها.

ولتحقيق أهداف الدراسة، فإن التحليل اقتصر على النساء السعوديات المتزوجات اللاتي لا يزنن في سن الإنجاب؛ أي اللائي لا تصل أعمارهن إلى ٥٠ سنة. وبناء عليه، يصل عدد النساء في هذه الدراسة إلى ٥٥٥١ امرأة سعودية، ولكن هذا العدد يتناقص عند إدخال متغير "تعليم الزوج" ليصبح ٥٣٨٨ امرأة، وهذا هو العدد الذي اعتمدت عليه هذه الدراسة. وفي هذا الخصوص، يسر الباحث أن يقدم الشكر الجزيل والتقدير العميق للمسؤولين بمصلحة الإحصاءات العامة على إتاحة المجال أمام الباحث لاستخدام البيانات التي جمعت من خلال هذا المسح الشامل لمناطق المملكة كافة.

ثانيًا - المتغيرات وأساليب التحليل الإحصائي:

تستخدم هذه الدراسة بعض المؤشرات السكانية مثل معدل الخصوبة الكلية والعمر الوسيط وغيرها لإبراز مستويات الخصوبة، في حين تعتمد على تحليل التباين الأحادي، ومعامل

ارتباط بيسون، وطريقة تحليل الانحدار المتعدد في فحص فرضياتها، والإجابة عن تساوؤلاتها. وهذه المطرق الإحصائية معروفة لدى معظم الباحثين والدارسين، وموضحة في معظم الكتب الإحصائية مثل أبو عياش (١٩٨٤ م)، وشحادة (١٩٩٧ م)، والصالح والسريرياني (١٤٢٠ هـ).

واشتمل التحليل الإحصائي على العديد من المتغيرات المستقلة المؤضحة في الجدول رقم (١). وقد اعتمد الباحث في اختيار هذه المتغيرات على الأطر النظرية والدراسات الإمبريقية، في مجال الخصوصية، إلى جانب مدى توفر البيانات عنها في المسح الديموغرافي الذي تعتمد على بياناته هذه الدراسة. ومن جهة أخرى يمثل التغيير التتابع في هذه الدراسة بعدد المواليد الملودين أحياء للمرأة في سن الإنجاب؛ أي التي لا تزال في سن الإنجاب حسب ما هو متعارف عليه في الدراسات الديموغرافية، والممتد ما بين ١٥ إلى ٤٦ سنة.

وبما أن أغلب هذه المتغيرات استخدم في دراسة أخرى من دراسات الخصوصية السابقة، فإنه لا حاجة لعرض تفاصيل عن كيفية قياسها. فالمعلومات المستقاة منها في الجدول رقم (١) تبدو كافية للتوضيح ماهيتها وتعاريفها الإجرائية، باستثناء المتغير الممثل لمستوى المعيشة. وما مستوى معيشة الأسرة من أهمية في تفسير أنماط الاستهلاكي والتغريحي وغيره – فقد حاول الباحث إنشاء مؤشر لقياس مستوى معيشة الأسرة السعودية من خلال العديد من الخصائص الأسرية والسكنية؛ وذلك لأن معظم المسوح الديموغرافية والمعدادات السكانية في المملكة وبعض الدول النامية لا توفر بيانات الدخل، مما يزيد الحاجة إلى مثل هذا المؤشر. ولكن تتجدر الإشارة إلى أن قياس مستوى المعيشة على الرغم من الارتباط الشوقي بين

الدخل والإنفاق، إلا أن الاستهلاك ومستوى المعيشة لا يعكسان مستوى الدخل بالدقة الكاملة في كل الأحوال.

الجدول رقم (١) متغيرات الدراسة وتعريفها الإجرائية

التعريف الإجرائي	المتغير
بالسنوات	العمر عند الزواج الأول
بالسنوات	مدة الحياة الزوجية
١- أمي أو أمية ٢- يقرأ ويكتب ٣- الابتدائية ٤- المتوسطة ٥- الثانوية ٦- الجامعة ٧- ما فوق الجامعة	تعليم الزوج تعليم الزوجة
١- تعمل ٢- لا تعمل	الحالة العملية للزوجة
١- الريف ٢- الحضر	مكان الإقامة (نمط الحياة)
نسبة الأطفال الذكور للمرأة = عدد الأطفال الذكور - إجمالي عدد الأطفال للمرأة	نسبة الأطفال الذكور للمرأة "فضيل الذكور"
١- ملك ٢- مستأجر ٣- أخرى	ملكية المسكن
١- منزل شعبي أو دور في منزل شعبي ٢- فيلا أو دور في فيلا ٣- شقة ٤- أخرى	نوع المسكن
١= تستعمل ٠= لا تستعمل	استعمال وسائل تنظيم الأسرة
عدد الأطفال المتوفين للمرأة	وفيات الأطفال

تابع - الجدول رقم (١)

التعريف الإجرائي	المتغير
= معمدة (الزوج والزوجة والأبناء وواحد أو أكثر من الأقارب أو غير الأقارب، باستثناء العمالة المنزلية) = نووية (الزوج والزوجة والأبناء فقط)	نوع الأسرة
= مهاجرة (إذا كان مكان الولادة يختلف عن مكان الإقامة المعتادة) = غير مهاجرة (إذا كان مكان الولادة هو مكان الإقامة المعتادة نفسه)	حالة الهجرة
مؤشر تقريري لقياس مستوى المعيشة قام الباحث بإنشائه على بعض الخصائص الأسرية والسكنية .	المستوى المعيشي للأسرة

ومن هذا المنطلق تمكّن الباحث من الجمع بين العديد من
الخصائص السكنية والأسرية المهمة، وترميزها من أجل الحصول
على درجات لمستوى المعيشة، وذلك على النحو الآتي :

١ - في البداية تم تحديد المتغيرات ذات العلاقة بالمستوى المعيشي
للأسرة التي تتوفّر عنها بيانات في المسح الديموغرافي، وهي:
نوع المسكن، ونوع مادة البناء، وملكيّة المسكن، ودرجة تزاحم
الأسرة، ومدى توفر عاملة منزلية، ووجود عامل منزلي في
الأسرة كالسائق وغيره.

٢ - بعد ذلك تم ترميز هذه المتغيرات لتأخذ درجات وفق ما يأتي:

شعبي = صفر

نوع المسكن:

شقة = ١

فيلا أو دور في فيلا = ٢

مسلح = ١

نوع مادة البناء:

غير ذلك = صفر

ملك = ١

ملكية المسكن:

غير ذلك = صفر.

أكثر من ٢ في الغرفة = صفر

درجة تزاحم الأسرة:

ما بين ١ إلى ٢ في الغرفة = ١

أقل من ١ في الغرفة = ٢

توجد = ١

توجد خادمة في المنزل:

لا توجد = صفر

يوجد = ١

يوجد عامل في المنزل (كالسائق):

لا يوجد = صفر

٣ - بعد ذلك جمعت الدرجات التي حصلت عليها كل أسرة لتمثل "مؤشر مستوى معيشة الأسرة" (Index of Level of Living, ILL) وجدير بالذكر أنه يمكن إدخال متغيرات أخرى ذات علاقة بمستوى المعيشة مثل عدد السيارات لدى الأسرة، وقيمة المسكن الذي تقطنه الأسرة، كما يمكنأخذ متوسط الدرجة حسب عدد المتغيرات التي تدخل في حساب المؤشر.

ولعله من المناسب الإشارة إلى أن استخدام هذا المؤشر لا يقتصر على دراسات الخصوبة فحسب، بل يمكن أن يكون مفيداً وفاعلاً في كثير من الدراسات الاجتماعية والاقتصادية المتنوعة. في بيانات الدخل ليست متوافرة من خلال المسوحات والتعدادات السكانية في المملكة ومعظم الدول النامية. وفي حالة توافرها فإنها تعاني في أغلب الأحيان من العديد من جوانب القصور وعدم الدقة، فهي - على

سبيل المثال - لا تأتي شاملة لكل مصادر دخل الأسرة، بل تقتصر على الراتب الشهري لرئيس الأسرة في معظم الأحوال. وبناء عليه، فإنه قد يكون من الضروري الاعتماد على مؤشر شامل لبعض السمات المتعلقة بخصائص الأسرة السكنية والمعيشية. وللإطمئنان على مدى قدرة هذا المؤشر على قياس الجوانب المراد قياسها، فقد تم فحص معاملات الارتباط بينه وبين مستويات التعليم للزوج والزوجة ومقر الإقامة في الريف أو الحضر، ووجد أنه يرتبط بهذه المتغيرات وفي الاتجاه الصحيح.

التحليل والنتائج

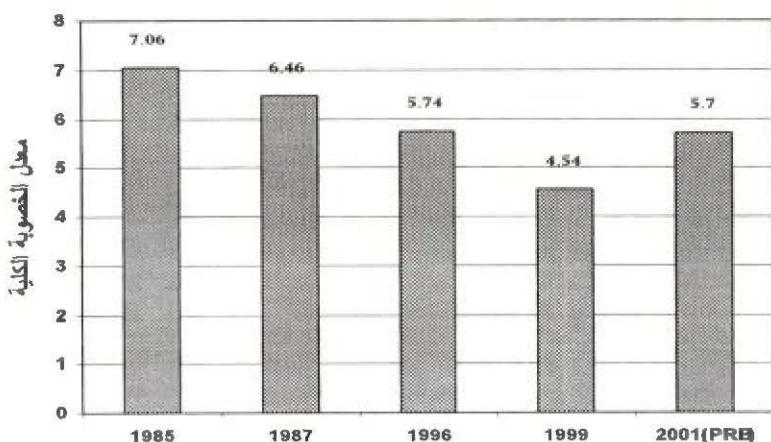
مستوى الخصوبة وأنماطها العمرية:

تشير بيانات المسح الديموغرافي إلى أن متوسط ما تنجبه المرأة السعودية خلال سن الإنجاب لا يكاد يصل إلى ٥ أطفال. فمعدل متوسط ما تنجبه المرأة السعودية خلال سن الإنجاب لا يكاد يصل إلى ٥ أطفال يقدر بنحو (٤,٥٢) وعلى الرغم من التفاوت في تقديرات الخصوبة في المملكة من مصدر إلى آخر، إلا أن هذه البيانات تعطي مؤشرًا لاتجاه الخصوبة نحو الانخفاض التدريجي (شكل رقم ٢). فقد انخفضت الخصوبة من مستويات مرتفعة تصل إلى ٧ أطفال إلى معدلات منخفضة نسبيًا لا تتجاوز خمسة أطفال، وذلك خلال ١٥ عاماً. وعلى الرغم من الانخفاض النسبي لمعدل الخصوبة الكلية لعام ١٩٩٩ مقارنة بالمستويات التقليدية التي اتسمت بها الخصوبة في المملكة خلال العقود الماضية، إلا أنه لا يزال مرتفعاً مقارنة بكثير من الدول النامية والمتقدمة (الجدول رقم ٢). وبالنظر إلى مستويات الخصوبة واتجاهاتها في الدول العربية (UN, 1997) علاوة على ما شهدته المملكة من تغيرات اقتصادية واجتماعية كبيرة، فإنه لا بد من الاستنتاج بأن انخفاض

الخصوصية في المملكة أمر متوقع، إذ إن الدول العربية التي تتوافر عنها بيانات عن الخصوصية شهدت جميعها انخفاضاً تدريجياً واضحاً خلال السنوات الأخيرة.

الشكل رقم (٢)

معدلات الخصوصية الكلية في المملكة : نتائج المسوحات خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٩ م)



المصدر: اعتمد على بيانات أربع عمليات مسح ديمografية أجريت في المملكة جمعت بياناتهما من المصادر الآتية: الجنان (١٤١١هـ): (1993) Al-Mazrou et. al وزارة الصحة (١٩٩٧م)؛ مصلحة الإحصاءات العامة (د. ت)، أما بيانات عام ٢٠٠١ فمصدرها (2001) PRB .

وربما يعكس هذا الانخفاض الملاحظ في الخصوصية في المملكة العربية السعودية، تأثير التغير الاجتماعي الذي واكب النمو الاقتصادي خلال العقدين أو الثلاثة الماضية؛ فقد أصبح معدل الخصوصية الكلية - كما أشرنا - أقل من ٥ مواليد للمرأة الواحدة، بعدها كان عند مستويات مرتفعة جداً، إذ كان يصل إلى أكثر من ٧ مواليد للمرأة في عام ١٩٨٥م، وربما أكثر من ذلك في فترات سابقة. وبهذا تصل نسبة الانخفاض إلى حوالي ٥٣ % خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٩م).

الجدول رقم (٢)

معدلات الخصوبة الكلية في بعض الدول في عام ١٩٩٩ م

معدل الخصوبة الكلية	الدولة
(*) ٤,٥٣	ال سعودية
(**) ٥,٠	
٦,٤	
٣,٣	مصر
٢,٨	تونس
٢,٤	لبنان
٧,١	عمان
(+) ٤,٦	
٦,٧	اليمن
١,٨	الصين
١,٣	ألمانيا
٢,٠	الولايات المتحدة الأمريكية

المصدر: Population Reference Bureau (1999) World Population Data- sheet. Washington, DC: PRB

وريما جاء انخفاض الخصوبة في المملكة أسرع مما هو متوقع؛ فلم يكن متوقعاً أن تخفض الخصوبة إلى هذا المستوى في هذا الوقت. لذلك جاءت تقديرات بعض الهيئات الدولية لمعدل الخصوبة الكلية عند مستويات مرتفعة نسبياً، كما يوضح بعضها الجدول السابق. ومن جهة أخرى، لعل معدلات الخصوبة العمرية الخاصة تظهر

(*) حسب المعدل بناء على بيانات المسح الديموغرافي في عام ١٩٩٩ م، المنشورة ضمن نتائج ذلك المسح.

(**) اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا (١٩٩٩) كشوفات البيانات الديموغرافية وما يتصل بها من بيانات اقتصادية واجتماعية. بيروت: الأمم المتحدة.

(+) سلطنة عمان (٢٠٠٠) السياسات والأنظمة الصحية بسلطنة عمان، ورقة مقدمة للندوة الختامية لدراسة صحة الأسرة الخليجية، ١٤-٢١/١١/٢٠٠٠ م.

حجم التغير وطبيعته، فعلى الرغم من أن معدلات الإنجاب في جميع الفئات العمرية شهدت انخفاضاً ملحوظاً، إلا أن الانخفاض الكبير حدث في الفئات العمرية الأولى من سن الإنجاب (الجدول رقم ٢، الشكل رقم ٢).

الجدول رقم (٢)

التغير في معدلات الخصوبة العمرية الخاصة خلال الفترة (١٩٨٥ - ١٩٩٩) (م)

تاريخ المسح الديموغرافي				الفئات العمرية
١٩٩٩ م	١٩٩٦ م	١٩٨٧ م	١٩٨٥ م	
٢٦,٣٢	٥٠	٥٥	٨٨,٨	١٩-١٥
١١٥,١٦	٢٠١	٢٢٦	٢٧٠,٥	٢٤-٢٠
١٨٩,٢٥	٢٧٠	٢٢٨	٢٣١,١	٢٩-٢٥
٢٣٤,٢٤	٢٦٤	٢٧٣	٣٠٨,٧	٣٤-٣٠
٢٠٩,١٢	١٩١	٢٥١	٢٢٩,٤	٣٩-٣٥
٩٧,١٥	١٠٣	١١١	١٢٢,٤	٤٤-٤٠
٣٥,٠١	٦٨	٣٧	٦١	٤٩-٤٥
٤,٥٤	٥,٧٤	٦,٤٦	٧,٠٦	معدل الخصوبة الكلية

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناء على أعمال مسحية متعددة في:
عام ١٩٨٥ م: مصلحة الإحصاءات العامة (١٤٠٥ هـ). "تقدير وفيات الأطفال
الرضع السعوديين" ، ص ٥٢، في: الجنдан (١٤١١ هـ).

وعام ١٩٨٧ م: Al-Mazrou, Y. and S. Farid (1991) Saudi Arabia: Child Survey. Ministry of Health.

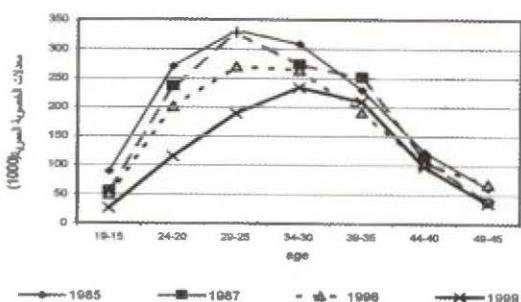
وعام ١٩٩٦ م: وزارة الصحة (١٩٩٧ م) مسح صحة الأسرة السعودي لعام ١٩٩٦ م.

وعام ١٩٩٩ م: مصلحة الإحصاءات العامة، المملكة العربية السعودية (د. ت)
الخصائص السكانية في المملكة العربية السعودية (من واقع نتائج البحث
الديموغرافي ١٩٩٩ م). الرياض: مصلحة الإحصاءات العامة.

ففي حين أن ذروة الإنجاب تركزت في الفئة العمرية (٢٥-٢٩ سنة) عام ١٩٨٥، فإن قمة الإنجاب تزحزحت عام ١٩٩٩ إلى الفئة العمرية (٣٠-٣٤ سنة). وهذا يدل على أن الإنجاب تأخر من أعمار مبكرة إلى أعمار كبيرة نسبياً خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٢). وبالمقارنة بالأنماط الحالية للخصوصية، فقد تميز الإنجاب عام ١٩٨٥ بقمة عريضة تمتد من سن ٢٥ إلى ٣٩. وبفحص نمط الخصوبة العمرية لعام ١٩٩٩ وبمقارنته بالأنماط العالمية والإقليمية (انظر: UN, 1997)، يمكن القول بأن الخصوبة العمرية في المملكة تأخذ نمطاً مختلفاً عن الدول الأخرى؛ ففي معظم الدول تتركز معدلات الخصوبة المرتفعة في الفئات العمرية المبكرة نسبياً؛ أي في الفئات العمرية الممتدة من ٢٠ إلى ٣٥ سنة. وحيال ذلك لا بد من التساؤل عن الأسباب، فهل انتشار تعليم المرأة وتمكنها من مواصلة التعليم العالي أدى إلى هذا النمط؟ وعلاوة على ذلك، هل من الممكن أن يؤدي هذا الأمر إلى تأخير الزواج أو الإنجاب إلى هذه الدرجة؟ وفي هذا الوقت القصير نسبياً؟

(٣) الشكل رقم

التغير في أنماط الخصوبة العمرية خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٩) (م)



المصدر: اعتمد على بيانات أربعة مسوحات ديمografية أجريت في المملكة جمعت بياناتهما من المصادر الآتية: الجندا (١٤١١هـ): وزارة الصحة (١٩٩٧) Al-Mazrou et. al (1993)؛ مصلحة الإحصاءات العامة (١٩٩٩م).

باختصار يلاحظ من خلال الاطلاع على منحنى الخصوبة لعام ١٩٩٩ ومقارنته ببيانات الأعوام الأخرى ما يأتي:

- ١ - أن هناك تراجعاً كبيراً وملحوظاً للإنجاب.
- ٢ - أن حجم الانخفاض في معدلات الخصوبة في الأعمار الكبيرة كان يسيراً، مما يدل على انخفاض استخدام وسائل تنظيم الأسرة، وضعف تأثيره في الخصوبة.

وتتجدر الإشارة هنا إلى أن حساب معدلات الخصوبة العمرية الخاصة لعام ١٩٩٩ في هذه الدراسة اعتمد على البيانات المنشورة عن أعداد النساء والمواليد (انظر: مصلحة الإحصاءات العامة، ١٩٩٩). كما تحسن الإشارة إلى أن انخفاض الخصوبة في بعض الفئات جاء بمعدلات أسرع مما هو متوقع، وهذا يعود - ولو جزئياً - إلى اختلاف مصادر البيانات من حيث حجم عيناتها وطرق جمع بياناتها، أو الأساليب المستخدمة في تقدير قيمها، مما يؤكّد ضرورة السعي لرفع مستوى دقة بيانات الخصوبة بشكل عام، وذلك من خلال المسوحات الشاملة والدورية.

وعلى الرغم من هذا كله يتضح جلياً أن الخصوبة في المملكة تتبع اتجاهًا عاماً نحو الانخفاض وبمعدلات أسرع مما هو متوقع. وهذا - بلا شك - يعود إلى التغير الاجتماعي والاقتصادي الذي شهدته المملكة العربية السعودية في العقود الماضية.

العلاقة بين الخصوبة وبعض التغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية:

يتبيّن من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (٤) أن هناك علاقة بين متوسط عدد الأطفال للمرأة من جهة، وبين العمر عند الزواج من جهة أخرى؛ فكلما ارتفع العمر عند الزواج انخفض متوسط عدد الأطفال للمرأة سواء على مستوى المملكة أو في الريف أو في الحضر. فعلى سبيل المثال: تتجه المرأة التي تدخل الحياة

الزوجية في سن مبكرة عدداً من الأطفال يصل إلى حوالي ٦ أطفال، في حين تتجب المرأة التي لا تتزوج إلا بعد بلوغها سن الثلاثين عاماً نصف هذا العدد تقريباً. وبناء على تحليل التباين الأحادي فإن هذه العلاقة تُعد ذات دلالة إحصائية عند مستوى .٠٠١ أو أقل. وعلاوة على ذلك يصل معامل الارتباط بين الخصوبة وبين العمر عند الزواج الأول إلى (٠.٢١) (انظر الملحق رقم ١). وهذا يتفق مع معظم دراسات الخصوبة؛ إذ تشير بعض الدراسات إلى أن الانخفاض في الخصوبة يرتبط بالتغير في العمر عند الزواج في بعض البلدان مثل المغرب وسوريا (انظر: الهراس وبنسعيد، ١٩٩٦م؛ سليمان، ١٩٩٨م).

وعلاوة على ذلك، فمن البدهي أن تؤثر مدة الحياة الزوجية تأثيراً كبيراً جداً في عدد الأبناء؛ فالحياة الزوجية الطويلة تمكّن الزوجين من إنجاب عدد كبير من الأطفال مقارنة بالحياة الزوجية القصيرة. لذلك يتبيّن أن المرأة التي تبقى داخل الحياة الزوجية أكثر من خمسة وعشرين عاماً تتّجّب في المتوسط أكثر من ٨ أطفال، في حين لا يتجاوز الإنجاب ثلاثة أطفال للمرأة التي تترواح مدة حياتها الزوجية ما بين ٥ إلى ١٠ سنوات. وتشير نتائج تحليل التباين الأحادي إلى وجود علاقة قوية جداً ذات دلالة إحصائية بين مدة الزواج ومتوسط عدد الأطفال، ويؤيد ذلك معامل ارتباط بيرسون المعنوي الذي يصل إلى .٧٩ (الملحق رقم ١).

الجدول رقم (٤)

متوسط عدد الواليد حسب الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية
والجغرافية ونتائج تحليل التباين الأحادي (اختبار ف)

مستوى الخصوبة (متوسط عدد الأطفال)			المتغير
الريف	الحضر	إجمالي العينة	
المنطقة الإدارية (اختبار ف)			
٥,١٧	٤,٥٣	٤,٥٩	١- الرياض
٥,٢٧	٤,٤٥	٤,٦٦	٢- مكة المكرمة
٥,٦٢	٤,٨٩	٥,٤٦	٣- جازان
٤,١٣	٤,٦٤	٤,٦٠	٤- الشرقية
٥,٠٢	٤,٥٨	٤,٨٧	٥- عسير
٤,٧٤	٤,٤١	٤,٥٦	٦- القصيم
٥,٦٢	٥,٠٤	٥,٠٨	٧- حائل
٥,٢٤	٤,٧٨	٤,٩٠	٨- المدينة المنورة
٥,١٩	٤,٤٦	٥,١٣	٩- الباحة
٥,٩٥	٥,١٢	٥,٢٤	١٠- الحدود الشمالية
٥,٣٥	٤,٥٥	٤,٧٠	١١- تبوك
٥,٩٠	٤,٥٨	٥,٢٨	١٢- نجران
٥,٨٩	٥,٢٨	٥,٣٦	١٣- الجوف
العمر عند الزواج الأول			
٦,٠٧	٥,٨٧	٥,٩٤	أقل من ١٨ سنة
٤,٧٥	٤,٠٩	٤,٢٨	٢٤-١٨
٣,٦٥	٣,٠٧	٣,٢١	٢٥- سنة فاكثر
مدة الحياة الزوجية			
٠,٨٧	٠,٩٥	٠,٩٣	أقل من سنة

تابع - الجدول رقم (٤)

مستوى الخصوبية (متوسط عدد الأطفال)			المتغير
الريف	الحضر	إجمالي العينة	
٢,٢٠	٢,٧٩	٢,٨٩	٩-٥
٤,٨٨	٤,٥١	٤,٦٣	١٤-١٠
٦,٠٩	٦,١٣	٦,٢٧	١٩-١٥
٧,٩٣	٧,٥٠	٧,٦٦	٢٤-٢٠
٨,٥٣	٨,٥٠	٨,٥١	٢٥ سنة فما فوق
***(٦٥,٨٣)	***(٢٠١,١٢)	***(٢٥٧,٨٢)	تعليم الزوجة
٦,٢٥	٦,٨٣	٦,٥٢	١- أمية
٥,١١	٥,٦٣	٥,٤٨	٢- تقرأ وتحتفل فقط
٣,٧٩	٤,٥٧	٤,٤١	٣- الابتدائية
٢,٤١	٢,٦٨	٢,٤٧	٤- المتوسطة
٢,٠٤	٢,٧٥	٢,٦٤	٥- الثانوية
٢,١٣	٢,٥٢	٢,٢٧	٦- دبلوم دون الجامعة
٢,١٥	٢,٧٩	٢,٦٨	٧- الجامعة فما فوق
***(٢٩,٨٧)	***(٦٥,٠٨)	***(١٠٠,٠٥)	تعليم الزوج
٦,٠٢	٦,٧٥	٦,٦٢	١- أمي
٥,٦٢	٦,١٥	٥,٩٣	٢- يقرأ وتحتفل فقط
٥,١٤	٤,٩٦	٥,٠١	٣- الابتدائية
٤,٣٦	٤,١٨	٤,٢٢	٤- المتوسطة
٣,٨١	٣,٨١	٣,٨١	٥- الثانوية
٤,٨٣	٤,٤٤	٤,٥٦	٦- دبلوم دون الجامعة
٣,٦٢	٣,٦٣	٣,٦٣	٧- الجامعة فما فوق
***(٥٧,١١)	***(٢٢,٩٣)	***(٥٧,٧١)	نطء الأسرة (نووية أم ممتدة)

تابع - الجدول رقم (٤)

مستوى الخصوصية (متوسط عدد الأطفال)			المتغير
الريف	الحضر	إجمالي العينة	
٤,٥٤	٤,٣٠	٤,٣٩	١- أسرة ممتدة
٥,٧٩	٤,٨٢	٥,٠٨	٢- أسرة نووية
٠٠٠(٣٢,٧١)	٠٠٠(١١٢,٦٨)	٠٠٠(١٥٧,٩٦)	الحالة العملية
٢,٠٦	٢,٢٢	٢,٢٩	١- تعمل
٥,٢٧	٤,٨٧	٥,٠٣	٢- لا تعمل
٠(٤,١٤)	٠(٦,١٥)	٠(٠,٩٢)	قرابة الزوج بالزوجة
٥,٤٥	٤,٥١	٤,٧٩	١- توجد قرابة
٥,١١	٤,٧٧	٤,٨٧	٢- لا توجد قرابة
(٢,٢٢)	(١,٩٧)	(٠,٨٢)	الهجرة
٤,٧٨	٤,٧٦	٤,٧٧	١- مهاجرة
٥,٢٩	٤,٦١	٤,٨٦	٢- غير مهاجرة
(٠,١٩)	(٠,٠٠٣)	(١,٠٩)	استخدام وسائل تنظيم الأسرة
٥,١٥	٤,٦٥	٤,٧٤	١- تستعمل
٥,٢٧	٤,٦٦	٤,٨٦	٢- لا تستعمل
٠(٥,٤١)	٠٠٠(٥٢,٨٤)	٠٠٠(٦٨,٨١)	نوع المسكن
٥,٢٧	٥,٢٣	٥,٢٢	١- منزل شعبي أو دور في منزل شعبي
٥,١٦	٥,٠٠	٥,٠٣	٢- فيلا أو دور في فيلا
٢,٤٨	٢,٧٠	٢,٦٩	٣- شقة
٥,١٩	٥,١٧	٥,١٨	٤- أخرى
--	--	٠٠٠(٣٩,٨٠)	نقط الإقامة
--	--	٥,٢٥	ريف
--	--	٤,١٦	حضر



تابع - الجدول رقم (٤)

مستوى الخصوبة (متوسط عدد الأطفال)			المتغير
الريف	الحضر	إجمالي العينة	
*(٥,٩٤)	٠٠(٩٦,٦٣)	٠٠٠(١١٦,٩٦)	ملكية المسكن
٥,٣٣	٥,٢٤	٥,٢٨	ملك
٤,١١	٢,٨١	٢,٨٣	مستأجر
٤,٦٧	٤,٩٠	٤,٨٥	آخر
(٠,٠٠)	(٠,١٩)	(٢,٩٩)	العمالة المنزليّة (خادمة)
٥,٢٥	٤,٦٧	٤,٨٧	لا توجد
٥,٢٧	٤,٦١	٤,٦٦	توجد
٠٠٠(١٢٢,٤٢)	٠٠٠(٢٤٩,٢٥)	٠٠٠(٢٨٧,٦٦)	وفيات الأطفال
٤,٧٩	٤,٣١	٤,٤٥	لم يتوف أحد
٧,٢٩	٧,٥١	٧,٤٣	طفل واحد
٩,٩٤	٨,٧٥	٩,٢٥	طفلين أو أكثر
(٧,٢٢)	٠٠(٢,٦٢)	٠٠(٧,٥٩)	المنطقة أو الإقليم الجغرافي
٤,٩٤	٤,٥١	٤,٥٨	الوسطى
٥,٣٥	٤,٦٣	٥,١٤	الجنوبية
٥,٤٤	٥,٠١	٥,١٠	الشمالية
٤,١٣	٤,٦٤	٤,٦٠	الشرقية
٥,٢٦	٥,٥٢	٤,٧٢	الغربية
٠٠(١٧,٩٢)	٠٠٠(٧٩,٢٥)	٠٠٠(١٠١,٥١)	مؤشر مستوى معيشة الأسرة
٥,٤٥	٥,٨٩	٥,٦٢	منخفض
٥,٣٠	٤,٥٥	٤,٦٨	متوسط
٣,٧٣	٤,٠٨	٤,٠٤	مرتفع

(*) دال إحصائيًا عند مستوى ٠,٠٥

(**) دال إحصائيًا عند مستوى ٠,٠١

(***) دال إحصائيًا عند مستوى ٠,٠٠١

كما يرتبط الإنجاب بمستوى تعليم المرأة، وكذلك بمستوى تعليم زوجها؛ فالمراة التي لم تحظ بنصيب وافر من التعليم تتوجب في المتوسط عدداً أكثر مما تتوجه المرأة المتعلمة. ويزداد انخفاض إنجاب المرأة المتعلمة مع ارتفاع مستوى تعليمها؛ فتظهر النتائج أن المرأة الأمية تتوجب أكثر من ٦ أطفال في المتوسط، في حين لا يصل مستوى إنجاب المرأة الجامعية إلى ثلاثة أطفال.

وتعد الفروق بين النساء حسب مستويات تعليمهن ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠٠١، أو أقل.. وبالمثل تظهر البيانات أن هناك فروقاً معنوية في متوسط عدد الأطفال حسب مستويات تعليم الأزواج، فمتوسط الأطفال الذين تتجبهم امرأة زوجها "أمي" يصل إلى قرابة سبعة أطفال، في حين لا يتجاوز الإنجاب أربعة أطفال عندما يكون الزوج حاصلًا على شهادة جامعية. وفي هذا الخصوص تشير بعض الدراسات إلى أن علاقة تعليم الزوجة بالخصوصية أقوى من علاقة أو تأثير تعليم الزوج، وتؤيد ذلك معاملات الارتباط بين الخصوبة وهذين المتغيرين، إذ تصل إلى (٤٥، ٠) و (٣١، ٠) على التوالي. ولعل هذه الدراسة تبين أيهما أقوى تأثيراً في الخصوبة من خلال نتائج تحليل الانحدار المتعدد التي ستأتي لاحقاً.

كذلك يتباين الإنجاب حسب الحالة العملية للمرأة؛ ففي حين ينخفض متوسط عدد الأبناء للمرأة العاملة إلى نحو ثلاثة أطفال، فإنه يرتفع إلى حوالي خمسة أطفال للمرأة غير العاملة. ويزداد هذا التفاوت في متوسط الإنجاب بين النساء في المناطق الريفية أكثر منه في المناطق الحضرية. وبوجه عام يُعد هذا الاختلاف في متوسط الإنجاب دالاً من الناحية الإحصائية حسب نتائج تحليل التباين الأحادي سواء في الريف أو الحضر. ولكن تحسن الإشارة إلى أن المشاركة في قوة العمل تكاد تحصر في النساء المتعلمات تعليماً يصل إلى المرحلة الثانوية أو إلى المرحلة الجامعية.

وكما هو متوقع ينخفض متوسط عدد الأطفال للمرأة في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية؛ إذ يصل في الأولى ١٦،٤ وفي الأخيرة ٢٥،٥. وتعود هذه الاختلافات بين البيئات الحضرية والريفية في متوسط عدد الأطفال للنساء المتزوجات ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠٠١ أو أقل. وهذا يأتي منسجماً مع نتائج معظم دراسات الخصوبة في الدول النامية. وعلى الرغم من الدلالة الإحصائية إلا أن هذا الفرق ليس كبيراً جداً، ويعود ذلك إلى ارتفاع نسبة المهاجرين من الريف إلى المدن في المملكة. وجدير بالذكر أن الفرق في متوسط الإنجاب ربما يكون أكثر من ذلك لو أن بيانات المسح اشتغلت على مكان النشأة. فقد أظهرت دراسة سهاونة بكر (١٩٩٧م) أهمية كبيرة لمكان النشأة في فهم الخصوبة في الأردن.

أما وفيات الأطفال فلها علاقة قوية جداً مع الخصوبة؛ فحين تكون الوفيات مرتفعة فإن متوسط عدد الأطفال للمرأة يكون مرتفعاً سواء على مستوى المملكة أو في الريف أو في الحضر، فعلى سبيل المثال يصل متوسط عدد الأطفال للمرأة التي لم تفقد أحداً من أبنائها إلى أربعة أطفال تقريباً، في المقابل، يرتفع إلى تسعة أطفال للمرأة التي فقدت عدداً كبيراً من أبنائها. وتعد هذه النتيجة معنوية عند مستوى ٥٪، وتأتي قيمة معامل ارتباط بيرسون الذي يصل إلى ٣٤، مؤيدة لذلك، وهذا - في الحقيقة - ما تؤيده معظم دراسات الخصوبة في مختلف البلدان، كما ذكر آنفًا في الجزء النظري من هذه الدراسة. وفي هذا دلالة على أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما ينتج عنها من تحسن في مستويات المعيشة ومن ثم تحسن مستوى الصحة يؤدي - بدوره - إلى خفض وفيات الرضع، وبالتالي التأثير في معدلات الخصوبة.

أما فيما يتعلق باستعمال وسائل تنظيم الأسرة الذي يعده ديفيز وبيليك (Davis and Blake, 1956) من العوامل الوسيطة، فتشير النتائج إلى أن متوسط عدد الأبناء لا يختلف كثيراً بين النساء المستعملات وغير المستعملات، سواء على مستوى المملكة أو في الريف أو في الحضر. لذلك تشير نتائج تحليل التباين الأحادي إلى أن الفروق بين النساء المستعملات وغير المستعملات ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٥٪، وربما يعود ذلك إلى أن استعمال وسائل تنظيم الأسرة ليس شائعاً من جهة، وإلى أنه يستخدم - في بعض الأحيان - لتنظيم الإنجاب أو لتأجيل الحمل، وذلك بعد إنجاب عدد كبير من الأبناء، ومن ثم لا يستعمل من أجل تنظيم الإنجاب من بدايته أو في أثناء فتراته المبكرة من جهة أخرى (انظر الجدول رقم ٥). وعلاوة على ذلك فإن هذه العلاقة الضعيفة قد تدل على أن بعض النساء السعوديات لا يستخدمن وسائل فاعلة. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن البيانات التي تعتمد عليها هذه الدراسة لا تميز بين وسائل تنظيم الأسرة الحديثة أو التقليدية، ولا تحدد فترة الاستخدام. وربما يكون ذلك سبباً إضافياً مؤدياً إلى انخفاض نسبة الاستعمال، وضعف علاقة هذا المتغير بالخصوصية.

الجدول رقم (٥)

العلاقة بين عدد الأطفال واستعمال وسائل تنظيم الإنجاب في الأسرة في المملكة عام ١٩٩٩

المجموع	لا تستعمل	تستعمل	عدد الأطفال للمرأة
(١٠٥٦) ١٠٠٪	٨٥,٢	١٤,٨	أقل من ٢
(١٧٦٠) ١٠٠٪	٧٣,٦	٢٦,٤	٥-٣
(٢٢٢٥) ١٠٠٪	٨٣,٢	١٦,٨	٦ أطفال أو أكثر
(٥٥٥١) ١٠٠٪	٨٠,٧	١٩,٣	إجمالي العينة
درجات الحرية = ٢		مربع كاي = ٨٦,٠٤	

وكما أشرنا في القسم النظري من هذه الدراسة فإن هناك بعض العادات والتقاليد التي أشارت بعض الدراسات السابقة إلى وجود ارتباط بينها وبين الخصوبة مثل تفضيل المواليد الذكور ونمط الأسرة المتعددة وغيرهما. وفي محاولة للكشف عن مدى وجود تأثير لفضيل الذكور فقد تم فحص العلاقة بين نسبة الأبناء الذكور إلى إجمالي عدد الأبناء للمرأة من جهة، ومتوسط عدد الأبناء من جهة أخرى. وتبيّن من النتائج الموضحة في الجدول السابق رقم (٤) أن متوسط عدد الأطفال للمرأة يرتفع عندما تكون نسبة الأبناء الذكور منخفضة. ويصل معامل الارتباط بين الإنجاب ونسبة الأبناء الذكور إلى -٠٠١٤ (الملحق رقم ١)، وهو دال إحصائياً عند مستوى٪١٠٠. وعلى الرغم من انخفاض معامل الارتباط فإنه يدل على وجود نوع من التفضيل في صالح الذكور، خاصة وأن هناك إشارات إلى وجود نوع من التفضيل في المجتمع السعودي حسبما تذكر دراسات سابقة مثل السباعي (٢٠١٤هـ)، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج كثير من الدراسات سواء في الدول العربية أو غير العربية مثل (Clark, 2000)، ولكن تجدر الإشارة إلى أن المسح الديموغرافي الذي اعتمد عليه هذه الدراسة لا يوفر بيانات مباشرة عن مدى وجود هذا التفضيل أو عن تأثيره في الخصوبة، عدا المؤشر الذي قام الباحث بحسابه، والمتمثل في نسبة الأبناء الذكور إلى إجمالي عدد المواليد للمرأة.

بالإضافة إلى ذلك تشير بعض الدراسات إلى أن الأسرة الكبيرة المتعددة كانت من سمات المجتمعات العربية؛ لما لها من جوانب إيجابية تشمل الترابط الأسري ورعاية أفراد الأسرة (المؤمني ١٩٩٧م) ولكن التغيرات الاجتماعية وما واكبها من تغير في بنية الأسرة العربية أدى إلى التحول إلى نمط الأسرة النووية في كثير من الأحيان. وفي هذا الخصوص تشير نتائج الدراسة إلى أن الأسرة النووية المكونة من

الزوج والزوجة والأبناء هي النمط الشائع في المجتمع السعودي، إذ تصل نسبة النساء اللاتي ينتمين إلى هذا النوع نحو ٦٥٪ تقريباً من إجمالي النساء في عينة الدراسة. وعلى أية حال فقد تبين أن متوسط عدد الأبناء للمرأة يختلف بين النساء حسب نوع الأسرة التي تنتمي إليها المرأة، وذلك عند دلالة إحصائية تصل إلى ٠٠١، ولكن على عكس ما هو متوقع فقد أظهرت النتائج أن عدد أبناء المرأة يكون منخفضاً إذا كانت تنتمي إلى أسرة ممتدة؛ أي أن متوسط الأطفال يكون منخفضاً عندما تعيش المرأة في أسرة ممتدة. ولعل السبب أن الابن - في بعض الأحيان - يسكن مع والديه بعد زواجه مباشرة، ويبقى لمدة معينة، وفي أغلب الأحيان ينتقل الابن بعد إنجاب عدد معين إلى منزل خاص به. كما قد يسكن أحد الوالدين أو كلاهما مع أحد الأبناء، وفي بعض الحالات قد تسكن المرأة مع أهلها عند انفصالها عن زوجها.

أما الأسرة الممتدة بمفهومها المعروف الذي يشتمل على الإخوة والأخوات وأبنائهم بالإضافة إلى الجد أو الجدة، فيبدو أن أعدادها تقلصت كثيراً في الوقت الحاضر. وعلى الرغم من أن هذه النتائج جاءت على نحو غير متوقع، إلا أنها قد تؤيد ما ذهب إليه كين (Cain, 1982) من أن العيش في كنف أسرة ممتدة يؤدي إلى انخفاض الخصوبة، وذلك لشعور المرأة بالاطمئنان بتوفير إمكان الرعاية عند الكبر.

وفي محاولة للكشف عن العلاقة بين الخصوبة والهجرة فقد حُسب متوسط عدد الأطفال للنساء اللاتي تختلف أماكن إقامتهن المعتادة عن مكان ولادتهن، وذلك على أساس المنطقة الإدارية، كما ذكر آنفاً. وعلى الرغم من أن الفروق بين المهاجرين وغير المهاجرين ليست كبيرة، بل وليس ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٪٥، إلا أن لها دلالات قد تكون مفيدة. فيلحظ بشكل عام أن متوسط عدد الأطفال للنساء غير المهاجرات أكبر بقليل مقارنة بالمهاجرات. ولكن

عند مقارنة متospط إنجاب النساء المهاجرات إلى المناطق الحضرية، للحظ ارتفاع مستوى إنجابهن - قليلاً - مقارنة بالنساء الحضريات من غير المهاجرات، وذلك لتأثير الهجرة من الريف إلى الحضر. وعلى العكس من ذلك في المناطق الريفية، إذ يرتفع مستوى إنجاب النساء المستقرات في هذه المناطق مقارنة بالنساء اللائي انتقلن إليها من مناطق أخرى، وذلك نتيجة تأثير عملية الهجرة نفسها. وعلى الرغم من عدم دلالتها الإحصائية إلا أن هذه البيانات جاءت في الاتجاه المتوقع.

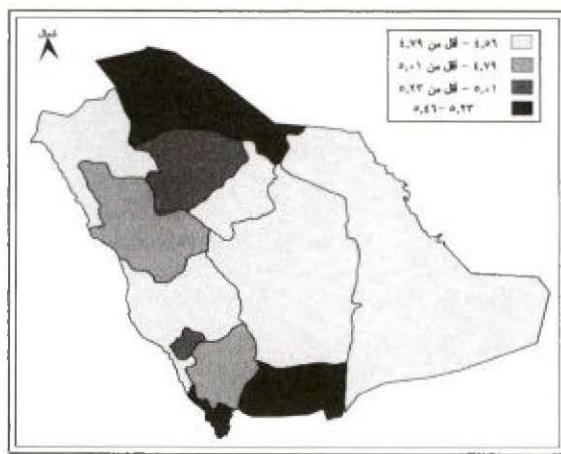
ويخصوص نوع المسكن الذي أظهرت بعض الدراسات - وخاصة العبيدي (١٩٩٤م) - صلاته بالخصوصية، فإن النتائج تشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين النساء في متospط عدد الأطفال، وذلك حسب نوع المسكن الذي تقطنه الأسرة. فضي حين ترتفع الخصوبة للمرأة التي تسكن منزلًا شعبياً، فإن عدد الأطفال للنساء الملائكة يقطن في شقة سكنية، ويصل متospط عدد الأطفال المرأة التي تقطن في فيلا، أو دور في فيلا إلى عدد يتراوح بين متospط عدد أطفال ساكنات المنازل الشعيبة والمقيمات في الشقق. وعلى الرغم من دلاله هذه الفروق من الناحية الإحصائية، إلا أنه لا بد من إثارة السؤال التالي:

هل نوع المسكن الذي تقطنه الأسرة يؤثر في مستوى الخصوبة أم العكس؟ ثم هل يؤثر اختيار الأسرة للسكن في شقة سكنية في تقليص الإنجاب أم أن حجم الأسرة الصغير هو الذي أدى إلى اختيار شقة أو دور في فيلا وفي الحقيقة - ما لم تتضمن طبيعة هذه العلاقة - فإن التأكيد على السببية، ومن ثم الاستنتاج بتأثيرها في الخصوبة لا بد أن يكون مجازفة قد تؤدي إلى عدم الدقة في النتائج، ومن ثم الخروج باستنتاجات مضللة. وعلى الرغم من ذلك فإن نوع المسكن لا يخلو من دلاله على المستوى المعيشي للأسرة، مما يتطلب تفسير النتائج السابقة بحذر.

ومن جهة أخرى يتضح من خلال البيانات أن هناك تفاوتاً في مستويات الخصوبة بين المناطق الإدارية في المملكة (شكل رقم ٤). ففي حين ترتفع في جازان، والحدود الشمالية، والجوف، والباحة، ونجران، وحائل إلى أكثر من ٥ أطفال في المتوسط، فإنها تتحفظ نسبياً في الرياض، ومكة المكرمة، والمدينة المنورة، وتبوك، والقصيم. أما على مستوى المناطق الحضرية فإن متوسطات الإنجاب ترتفع في الجوف، والحدود الشمالية، وحائل مقارنة ببقية المناطق الأخرى. وفي المناطق الريفية ترتفع مستويات الإنجاب في المناطق الشمالية من المملكة وخاصة في الحدود الشمالية والجوف، وفي المناطق الجنوبية (نجران وجازان)، مع انخفاض ملحوظ في عدد الأطفال للمرأة في قرى المنطقة الشرقية. وجدير بالذكر أن هذا التباين الجغرافي ليس ذا دلالة إحصائية عند مستوى ٥٪، على عكس التباين بشكل عام على مستوى المناطق الإدارية أو بين المناطق الحضرية، الذي يبدو أنه معنوي عند مستوى ٠٥٪ أو أقل.

الشكل رقم (٤)

التباين المكاني لمستويات الخصوبة بالمملكة العربية السعودية - ١٩٩٩م



بعض محددات السلوك الانجابي في المملكة:

على الرغم من أهمية العلاقات التي تبيّن - آنفًا - من خلال تحليل التباين الأحادي أو معامل ارتباط بيرسون في فهم السلوك الانجابي، إلا أنها علاقات ثنائية لا تأخذ في النظر تأثيرات المتغيرات المستقلة الأخرى التي قد تكون متداخلة فيما بينها. لذا لا بد من استخدام تحليل الانحدار المتعدد لتحديد المتغيرات المؤثرة في السلوك الانجابي، والمفسرة لتبالن الخصوبة بين النساء السعوديات، ومن ثم معرفة طبيعة علاقتها واتجاهات تأثيرها في المتغير التابع، معأخذ تأثير المتغيرات المستقلة الأخرى في النظر. لذلك فقد تم فحص علاقات جميع المتغيرات المستقلة المذكورة آنفًا مع المتغير التابع في ضوء الافتراضات المعروفة لتحليل الانحدار المتعدد (assumptions)، وخاصة الارتباط المزدوج بين المتغيرات المستقلة نفسها (Multicollinearity) وبناء عليه تم التوصل إلى النموذج الإحصائي للسلوك الانجابي الموضح في الجدول رقم (٦)، ويظهر من خلال هذا النموذج أن معظم المتغيرات المستقلة الموجودة تؤثر تأثيراً معنوياً في الخصوبة. أما المتغيرات التي لم يظهر لها تأثير معنوي على السلوك الانجابي فهي: نمط الإقامة في الريف أو الحضر، ومستوى تعليم الزوج، والحالة العملية للمرأة، واستعمال وسائل تنظيم الأسرة. ومن الجدير ذكره أنه تم إدخال "عمر المرأة" على أنه متغير ضابط في النموذج الإحصائي؛ لأنه من البدهي أن يزداد عدد الأطفال مع تقدم المرأة في العمر ووصولها إلى نهاية سن الإنجاب. وقد تم تمهيد أنماذجين، أحدهما يشتمل على جميع المتغيرات المستقلة (أنماذج ١)، في حين يقتصر الآخر على المتغيرات التي أظهرت تأثيراً ذا دلالة إحصائية في المتغير التابع (أنماذج ٢).

الجدول رقم (٦)

بعض محددات السلوك الإنجابي في المملكة : نتائج تحليل الانحدار المتعدد

نموذج رقم (٢)	نموذج رقم (١)	المتغير
معدل الانحدار اختبار - ت	معدل الانحدار	
***١٢,٤١	٢,٢٧١	الثابت (intercept)
**٦٩,٢٢	٠,٢٦١	عمر المرأة
٣٨,١٨-	٠,٢٦٣-	العمر عند الزواج
***١٠,٨٧	٠,٢١٥	تعليم المرأة
***١٤,٧٠	٠,٧٤٢	وفيات الأطفال
***٥,٢١-	٠,٠٠٠١٨-	نسبة الأبناء الذكور
***٣,٣٤-	٠,١٩١-	نمط الأسرة (ممتدة)
	٠,٣٢	نمط الإقامة (الحضر)
	٠,٩٥٨	وسائل تنظيم الأسرة (تستعمل)
	١,٥٢-	المرأة تعمل
***٧,٠٩-	٠,٥٧٢-	تعليم الزوج
***٤,١٩-	٠,٣٤٧-	تعليم المرأة X المرأة تعمل
***٣,٢٨-	٠,٢٧٧-	(interaction)
***٤,٢٤-	٠,٤٠٧-	المنطقة الفريبية
	***٧,٠٨-	المنطقة الوسطى
	***٤,٤٠-	المنطقة الجنوبية
	**٣,٠١-	المنطقة الشرقية
***٨٢٧,٧٠	***٦٦١,٧٩	اختبار "ف"
٥٣٨٧	٥٣٨٧	عدد الحالات
٠,٦٤٨	٠,٦٤٨	R^2 (adjusted R^2)

(*) دال إحصائياً عند مستوى .٠٥

(**) دال إحصائياً عند مستوى .٠١

(***) دال إحصائياً عند مستوى .٠٠١



وبالنظر إلى النتائج يتبين أن العمر عند الزواج هو أهم المتغيرات المؤثرة في السلوك الإنجابي للمرأة السعودية. فزيادة أربع سنوات في السن عند الزواج يؤدي إلى خفض الإنجاب بمولود واحد تقريرًا، وهذه النتيجة تؤيد الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة، وهذا ليس مستغربًا في بلد مسلم، لا يحدث الإنجاب فيه إلا داخل الحياة الزوجية .. فلا شك أن المدة التي تقضيها المرأة داخل الحياة الزوجية، والتي تتأثر بالعمر عند الزواج، تؤثر بشكل كبير في الإنجاب؛ لذلك لا تغير نتائج تحليل الانحدار كثيرًا عند إدخال "مدة الحياة الزوجية" بدلًا من متغيرات العمر الموجودة في الأنماذج (انظر الملحق رقم ٢). وقد تم اختيار العمر عند الزواج بدلًا من الحياة الزوجية لإمكان استخدام الأول في السياسات السكانية بشكل مباشر.

كما أظهرت النتائج أن تعليم المرأة يؤثر عكسياً في الخصوبة، فكلما ارتفع مستوى تعليم المرأة انخفضت الخصوبة؛ أي قل عدد الأطفال الذين تجدهم المرأة المتعلمة، تعليم المرأة يؤثر عكسياً في الخصوبة. فكلما ارتفع مستوى تعليم المرأة انخفضت الخصوبة مما يؤيد الفرضية الثانية. ومن الجدير بالذكر أن تأثير مستوى تعليم المرأة في الخصوبة لا يختلف كثيراً عند إدخال هذا المتغير في هيئة متغيرات صامدة أو صورية (Dummy variables) أو بشكله الرتبي الموضح في الجزء الخاص بالإجراءات المنهجية لهذه الدراسة^(١).

(١) المتغير الصامت أو الصوري (dummy variable) هو أحد السبل لإدخال المتغيرات الأسمية أو التصنيفية في معادلة الانحدار. وعادة ما تحذف الفتاة أو المجموعة الأولى أو الأخيرة لتكون هذه الفتاة هي التي يقارن بها تأثير الفئات الأخرى على المتغير التابع. ففي حالة نمط الأسرة - على سبيل المثال - فقد تم حذف الأسرة التووية. ومن ثم مقارنة تأثير نمط الأسرة المتداة على المتغير التابع. ويكون الترميز على النحو التالي: أسرة متعددة = ١، غير ذلك = ٠. وكذلك الحال بالنسبة لمنطقة الجغرافية، فقد حذفت المنطقة الشمالية لتكون هي الفتاة أو فتاة القاعدة (base). وتفسير النتائج كنبيل يايضاح ذلك.

فالمراة الأممية تجب عدداً من الأطفال يفوق عدد الأطفال الذين تجبهم المرأة الجامعية أو حتى الحاصلة على الشهادة الثانوية أو المتوسطة أو الابتدائية. فالحصول على الشهادة الجامعية يؤدي إلى انخفاض الخصوبة بدرجة كبيرة مقارنة بالحصول على الشهادات الأخرى. وهذا يؤيد نتائج معظم دراسات الخصوبة الأخرى. أما تعليم الزوج فلم يكن تأثيره في معادلة الانحدار معنوياً، وذلك لارتباطه بتعليم الزوجة، مما أدى إلى استبعاده من الأنماذج الإحصائي رقم (٢). وبهذا لا يستطيع الأنماذج تأييد الفرضية الثالثة المتعلقة بتأثير تعليم الزوج على الخصوبة.

ومن جهة أخرى تشير النتائج إلى أن وفيات الأطفال تؤثر طردياً في الخصوبة، وذلك لأن وفاة طفل رضيع تؤدي إلى قصر الفترة قبل الحمل التالي، وبالتالي زيادة الإنجاب. لذلك، فإن انخفاض وفيات الأطفال يؤدي إلى انخفاض الخصوبة، وهذا ما يشير إليه معامل الانحدار في الأنماذج الإحصائي. ولعل هذه النتيجة تؤيد الفرضية الرابعة، وبالتالي تتفق مع نتائج الدراسات السابقة في معظم الدول النامية سواء العربية أو غير العربية.

وعلى عكس ما هو متوقع يُشير معامل الانحدار إلى أن الإنجاب ينخفض لكون المرأة تعيش في أسرة ممتدة. وربما يعود ذلك إلى أن المرأة تعيش في أسرة ممتدة في بعض الحالات، إما في بداية حياتها الإنجابية، أو بسبب انفصالها عن زوجها. والخصوبة في هاتين الحالتين تكون منخفضة. وهناك حالة ثالثة تمثل في انتقال أحد الآبوبين أو كليهما للعيش مع أحد الأبناء وهو في بداية حياته الزوجية، ومع مرور الزمن وتكرار الأبناء يكون الآبوان قد قضيا أجلاهما وتوفيا. وبهذه الوفاة تتحول أسرة الابن إلى أسرة نووية بعدما كانت ممتدة بسبب وجود أحد الآبوبين أو كليهما. وإلى جانب ذلك، قد يكون هناك عدد من النساء يعشن في أسر ممتدة بمفهومها المعروف، ولكن عددهن قليل جداً بحيث لا يظهر أثره في الأنماذج الإحصائي.

وعلى الرغم من تأييد هذه النتائج لما يعتقده كين (Cain, 1982)، إلا أنه من المستبعد أن يكون هذا التأثير العكسي جاء نتيجة التعليقات التي أشار إليها كين؛ لسبب بسيط هو أن الأسرة المتعددة ليست وحدة ثابتة ودائمة ومستمرة، بل هي قابلة للتفكك إلى أسر نووية في أي وقت، مما يجعلها لا توفر الكثير من الأمان والرعاية للمرأة عند بلوغها الكبر، كما يعتقد.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن "تفضيل الذكور" يأتي ضمن المتغيرات ذات التأثير المستقل في المتغير التابع، مما يؤيد الفرضية التاسعة؛ فكلما ارتفعت نسبة الأولاد الذكور إلى إجمالي عدد أطفال المرأة، انخفضت الخصوبة، وبناء عليه فإن المرأة التي لم تجب ذكوراً أو أنجبت عدداً قليلاً منهم تستمر في الإنجاب لتحقيق العدد المطلوب من الذكور، مما ينتج عنه - في النهاية - إنجاب عدد كبير نسبياً من الأبناء. وهذه النتيجة تؤيد الفرضية التاسعة كما ذكر آنفًا، وتدعم نتائج الدراسات التي تشير إلى وجود تأثير لتفضيل الذكور في الخصوبة، مثل الأنصاري (1980م) في العراق، وحمد وأوغلي (1996م) وسليمان (1998م) في سوريا وغيرهم. وعلاوة على ذلك، يشير أمروهير وماير (1986م) إلى أن لتفضيل أثره في الرغبة في إنجاب مزيد من الأطفال، وبالتالي على القرارات المتعلقة باستخدام وسائل تنظيم الأسرة.

ومن الناحية الجغرافية، فبإدخال أربعة متغيرات صامدة تمثل المناطق الجغرافية الخمس (الشمالية والوسطى والغربية والشرقية والجنوبية) في الأنماذج الإحصائي، يتبين أنه بأخذ المتغيرات التي تشتمل عليها الأنماذج في الاهتمام، فإن كون المرأة تسكن في المنطقة الغربية يؤدي إلى انخفاض مستوى إنجابها مقارنة بالمنطقة الشمالية (الفئة القاعدية المحذوفة). وبالمثل تجب المرأة في بقية المناطق عدداً أقل مما تجبه المرأة في المنطقة الشمالية. بعبارة أخرى تنخفض

الخصوصية لدى النساء بمستويات متفاوتة في معظم المناطق عدا المنطقة الشمالية (الفئة المحذوفة). ويختلف حجم الانخفاض من منطقة إلى أخرى، فيتبين من خلال حجم معاملات الانحدار أن كون المرأة من المنطقة الغربية يقلل من إنجابها مقارنة بالمناطق الأخرى، وتليها في حجم الانخفاض المنطقة الشرقية، ثم الوسطى، فالجنوبية. وبناء عليه فإنه بأخذ المتغيرات الموجودة في الأنماذج في الاهتمام، فإن المنطقة التي تعيش فيها النساء تفسر بعض التباين في حجم إنجابهن.

ومن جهة أخرى لم تظهر النتائج دلائل إحصائية لوجود تأثير لمشاركة المرأة في قوة العمل على السلوك الإنجابي للمرأة على الرغم من نتائج تحليل التباين الأحادي المؤيدة لذلك. وهذه النتيجة لا تؤيد الفرضية السادسة من فرضيات الدراسة. وعلى الرغم من عدم دلالة معامل الانحدار من الناحية الإحصائية، إلا أن إشارته تأتي وفق ما هو متوقع، إذ تشير بعض الأطر النظرية والدراسات التطبيقية إلى التأثير العكسي لعمل المرأة في السلوك الإنجابي. وربما يُفسر عدم الدلالة إلى أن تأثير عمل المرأة في الخاصة في المملكة محدود جداً، لما تتمتع به المرأة

المرأة السعودية تحصل على إجازات أمومة مدفوعة الراتب تصل إلى شهرين كاملين. وهذا يجعل عمل المرأة ليس عائقاً للإنجاب

السعودية العاملة من مزايا تمكناها من القيام بأعباء الأمومة، ومن ثم الموارمة بين العمل ومتطلبات الأمومة. فالمراة السعودية تحصل على إجازات أمومة مدفوعة الراتب تصل إلى شهرين كاملين، بالإضافة إلى الإجازات الأخرى التي تحصل عليها عند الضرورة. وهذا الوضع يجعل عمل المرأة ليس عائقاً كبيراً للإنجاب. وهنا تحسن الإشارة إلى أن توراً (١٩٨٦م) لم يجد تأثيراً للعمل على الخاصة في الأردن. وفي هذا الخصوص تعل

زريق (١٩٨٧م) عدم وجود تأثير لمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي على الخصوبة في بعض الدول النامية إلى أن مشاركة المرأة محدودة جداً خلال فترة الإنجاب، وإلى وجود بعض الخيارات بالنسبة للعناية بالأطفال في حالة مشاركتها في النشاط الاقتصادي. ويفيد ذلك ما وجده زكي (Zaky, 1998) من خلال دراسته للخصوبة في مصر من أن الرغبة في زيادة عدد الأطفال تزداد مع احتمال حصول المرأة على عمل. ويعزو ذلك إلى أنهن ربما يعشن في أسر يقوم الأقارب فيها بالمساعدة في رعاية الأطفال في أثناء غياب المرأة من المنزل.

وعلاوة على ذلك تشير بعض الدراسات الاقتصادية إلى أنه ليس بالضرورة أن ينتج عن المشاركة في قوة العمل انخفاض في الخصوبة، إذ إن إنجاب الأطفال والعمل يتافقان على وقت الأم والأب، فكلما كانت قيمة الأطفال مرتفعة لدى الآباءين قل تأثير عمل المرأة على الإنجاب (أسترلين، ١٩٨٥م).

وفي المملكة العربية السعودية هناك ارتباط قوي بين المشاركة في قوة العمل وبين مستوى التعليم، وذلك لأن الأغلبية الساحقة من النساء العاملات هي من خريجات معاهد المعلمات أو الكليات والجامعات؛ لذلك أضيف متغير يمثل التفاعل بين هذه المتغيرين (interaction) وتظهر النتائج أن معامل الانحدار الخاص بهذا التفاعل يُعد ذا دلالة إحصائية عند مستوى ٥٪ أو أقل، مما يدل على أن تأثير التعليم في الخصوبة يختلف بين المرأة العاملة وغير العاملة. فتأثير التعليم بالنسبة للمرأة العاملة أقل قليلاً من المرأة غير العاملة (-٢٢٥ + ٠, ١٢٨ - ٠). وهذه النتيجة تؤكد أن تأثير عمل المرأة في انخفاض الخصوبة ضعيف جداً، مما يؤيد التفسير المذكور آنفًا.

بالإضافة إلى ذلك لم تظهر نتائج الدراسة أية دلائل إحصائية لوجود تأثير "لإقامة في الحضر" أو "لاستعمال وسائل تنظيم الأسرة". فالإقامة في الحضر قد تسهم في وجود بعض المتغيرات التي تمثل الفروق بين النساء في الريف والحضر، مثل التعليم وسن الزواج في خفض دلالة هذا التغيير. أما استعمال وسائل تنظيم الأسرة" فيظهر أن انتشار هذه الوسائل محدود في المملكة، وربما يقتصر استعمالها على أغراض تنظيم الإنجاب، وليس من أجل خفض الإنجاب.

وعلاوة على ذلك فقد يكون هناك عدد من النساء يعتمدن على وسائل غير فاعلة كالوسائل التقليدية. ولكن مع الأسف لم تتناول دراسات الخصوبة في المملكة هذا الجانب لعدم توفر بيانات عن استعمال وسائل تنظيم الأسرة نتيجة حساسيته وما يحظى به من خصوصية أسرية في المجتمع السعودي.

وبوجه عام، تصل القدرة التفسيرية لأنموذج الانحدار إلى حوالي ٦٥٪ من التباين في التغيير التابع (الخصوصية)، إذ بلغ (ر٢) حوالي ٠٠٦٥. وتُعد هذه النسبة معقولة جداً في مثل هذه الأنماذج الإحصائية. وبعبارة أخرى استطاعت المتغيرات المستقلة التي اشتمل عليها أنموذج الانحدار الخطي تفسير ٦٥٪ من التباين في عدد المواليد بين النساء السعوديات. ولكن تجدر الإشارة إلى أن العمر عند الزواج هو أهم المتغيرات المستقلة الموجودة في الأنماذج وأكثرها تأثيراً في الخصوبة، وذلك بناء على قيم معاملات الانحدار المعيارية (بيتا). وفي هذا دلالة على أن الخصوبة في المملكة تتأثر بالدرجة الأولى بسن الزواج والفترة التي تقضيها المرأة داخل الحياة الزوجية، إذ يبدو أن تأثير استعمال وسائل تنظيم الأسرة محدود، ونسبة مشاركتها في قوة العمل متواضعة.

وتعكس هذه النتائج ما يتحلى به المجتمع من تقاليد إسلامية تجعل الإنجاب مقتصرًا على النساء داخل الحياة الزوجية فقط، ويستنتج من ذلك أن الانخفاض الذي شهدته الخصوبة في المملكة خلال السنوات القليلة الماضية جاء - بالدرجة الأولى - نتيجة التغير في السن عند الزواج.

وبشكل عام، يتبيّن أن العمر عند الزواج، ووفيات الرضع، وتعليم المرأة، وفضيل الذكور، هي أهم المتغيرات التي تؤثّر في السلوك الإنجابي، والمسؤولة عن القدر الأكبر من التباين المفسّر من قبل أنموذج الانحدار.

محددات الخصوبة في الريف والحضر:

في محاولة لمعرفة المتغيرات المؤثرة في السلوك الإنجابي للمرأة السعودية في الريف والحضر، وعما إذا كانت المحددات تختلف حسب البيئات الجغرافية المختلفة، فقد تم فحص محددات الخصوبة في الريف والحضر كلاً على حدة، وذلك من خلال طريقة تحليل الانحدار المتعدد.

وتشير النتائج إلى أن هناك تشابهًا كبيراً بين الأنماذج السابق وأنماذج الخصوبة في الحضر (الجدول رقم ٧). فالمتغيرات المؤثرة في السلوك الإنجابي للمرأة في الحضر، هي نفسها المؤثرة في السلوك الإنجابي بشكل عام. وعلى الرغم من ذلك فإن القدرة التفسيرية لأنماذج الانحدار للنساء الحضريات تفوق قليلاً الأنماذج السابق (لجميع النساء في العينة)، إذ يصل معامل التحديد لأنماذج الحضر (٢) إلى حوالي ٦٧ . . . وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة جميعها استطاعت تفسير قدر معقولٍ من التباين في التغير التابع.

الجدول رقم (٧)

بعض محددات السلوك الانجذابي في المناطق الحضرية : نتائج تحليل الانحدار المتعدد

المتغير	أنموذج رقم (٢)		أنموذج رقم (٤)	
	معدل الانحدار	اختبار - ت	معدل الانحدار	اختبار - ت
الثابت (intercept)	***١٠,٨٨	٢,٠٩٠	***١٠,٤٦	٢,٢٢٠
عمر المرأة	***٦٣,٣٩	٠,٢٦٦	***٦١,٦٥	٠,٢٦٤
العمر عند الزواج	***٢٣,٩٩-	٠,٢٦٣-	***٢٢,٩٦-	٠,٢٦٥-
تعليم المرأة	***١٠,٧٨-	٠,١٨٦-	***٩,٢١-	٠,٢٢٩-
وفيات الأطفال	***١١,٣٨	٠,٧٠٩	***١١,٣٩	٠,٧١٢
نسبة الأبناء الذكور	***٤,٠٩-	٠,٠٠٠١٦-	***٤,٠٩-	٠,٠٠٠١٦-
نمط الأسرة (ممتدة)	**٢,٦٧-	٠,١٧٦-	**٢,٥٨-	٠,١٧٠-
وسائل تنظيم الأسرة (تستعمل)		٠,٨١	٠,٠٥٩	
المراة تعمل		١,٠٢-	٠,٤٣٠-	
تعليم الزوج		٠,٦٩	٠,٠١٧	
تعليم المرأة X المراة تعمل (interaction)		١,٦٢	٠,١١٣	
المنطقة الغربية	***٧,٨١-	٠,٦٨١-	***٧,٦٦-	٠,٦٧١-
المنطقة الوسطى	***٥,٠١-	٠,٤٣١-	***٤,٩٥-	٠,٤٤٣-
المنطقة الجنوبية	**٢,٥٦-	٠,٢٩٩-	**٢,٦٩-	٠,٣١٤-
المنطقة الشرقية	***٤,٨٦-	٠,٤٦٨-	***٤,٧٦-	٠,٤٧٣-
اختبار "ف"	***٧٧٨,٢٢		***٥٥٧,٠٨	
عدد الحالات	٢٧٦٠		٢٧٦٠	
R^2	٠,٦٧٤		٠,٦٧٤	(adjusted R^2)

- (*) دال إحصائيًا عند مستوى .٠٠٥
- (**) دال إحصائيًا عند مستوى .٠٠١
- (***) دال إحصائيًا عند مستوى .٠٠٠١

أما الأنماذج المفسر للسلوك الإنجابي للمرأة في المناطق الريفية، فيختلف قليلاً من حيث عدد المتغيرات المؤثرة في المتغير التابع، وكذلك من حيث القدرة التفسيرية لأنماذج (الجدول رقم ٨). فلم تظهر النتائج أن للمتغير الممثل للمناطق الجغرافية تأثيراً ذا دلالة إحصائية، على العكس من الأنماذجات السابقة. وربما يعود ذلك إلى أن الاختلافات محدودة بين الأرياف في المناطق الجغرافية الخمس، بمعنى أن هناك تشابهاً كبيراً بين النساء في الريف، بصرف النظر عن المنطقة الجغرافية التي يقطن فيها.

(الجدول رقم ٨)

بعض محددات السلوك الإنجابي في المناطق الريفية : نتائج تحليل الانحدار المتعدد

المتغير	أنماذج رقم (١)	أنماذج رقم (٥)	معدل الانحدار	اختبار - ت	معدل الانحدار	اختبار - ت	أنماذج رقم (١)
الثابت (intercept)	***٥,٧١	***٥,٢٢	٢,٨٨				
عمر المرأة	***٣٢,٣٢	***٣٢,٢١	٠,٢٥٧	٠,٢٥٧			
العمر عند الزواج	***١٨,٣١-	***١٨,٢٥-	٠,٢٦٠-	٠,٢٥٩-			
تعليم المرأة	***٤,٢٢-	**٣,٢٠-	٠,١٨٦-	٠,١٨٨-			
وفيات الأطفال	***٨,٩٩	***٩,٠٦	٠,٧٩٧	٠,٨٠٤			
نسبة الأبناء الذكور	***٣,٣٦-	***٣,٢٨-	٠,٠٠٠٢٤-	٠,٠٠٠٢٤-			
نقط الأسرة (ممتدة)	*١,٩٥-	*٢,٠٧-	٠,٢١٨-	٠,٢٣٥-			
وسائل تنظيم الأسرة (تستعمل)		٠,٥٩		٠,١٠٤			
المرأة تعمل		١,٠٣-		٠,٧٠٥-			
تعليم الزوج		٠,٠٨-		٠,٠٠٣٧-			
تعليم المرأة X المرأة تعمل (interaction)		٠,٨٢		٠,١١٣			
المنطقة الغربية		١,٣٦-		٠,٢٥٧-			
المنطقة الوسطى		٠,٣١-		٠,٠٦٨-			
المنطقة الجنوبية		٠,٢٥-		٠,٠٥٧-			

تابع الجدول رقم (٨)

النموذج رقم (٦)	النموذج رقم (٥)	المتغير
معدل الانحدار	معدل الانحدار	اختبار - ت
٠,٩٨-	٠,٣٣٩-	المنطقة الشرقية
***٢٨٣,٣٩	***١٦٤,٢٦	اختبار "ف"
١٦٢٦	١٦٢٦	عدد الحالات
٠,٥٨٥	٠,٥٨٤	R^2 (adjusted R^2)

(*) دال إحصائياً عند مستوى .٠٠٥

(**) دال إحصائياً عند مستوى .٠٠١

(***) دال إحصائياً عند مستوى .٠٠٠١

وكما هو الحال بالنسبة لنتائج الأنماذج السابقة، لم يُظهر الأنماذج رقم (٥) أن هناك تأثيراً ذا دلالة إحصائية لمشاركة المرأة في قوة العمل، أو استخدام وسائل تنظيم الأسرة، أو تعليم الزوج. وبناء عليه، يمكن القول: إن تأثير مشاركة المرأة في قوة العمل على الخصوبة في المملكة لا يزال محدوداً، وذلك نتيجة تأثير المزايا التي تتمتع بها المرأة العاملة مثل إجازات الأمومة والطفولة، إلى جانب المرونة الكبيرة والمراعاة الواضحة لظروف المرأة السعودية وواجباتها بوصفها أمّا وربة منزل. كما أن مشاركة المرأة تتركز في القطاع العام وخاصة في مجال التعليم الذي يتميز بفترات عمل قصيرة نسبياً وعدد ساعات مناسبة.

وبشكل عام، يتبيّن أن الأنماذج الخاص بالريف يفسر قدرًا معقولاً من التباين في عدد الأطفال، يصل إلى ٥٨٪، وعلى الرغم من ذلك فإن القدرة التفسيرية لهذا الأنماذج منخفضة بعض الشيء مقارنة بالقدرة التفسيرية للأنماذج السابقة. ومن الجدير بالذكر أن قيم معاملات الانحدار واتجاهات تأثيرها ودلائلها الإحصائية لا تتأثر

كثيراً عند استبعاد المتغيرات التي لا تظهر تأثيراً ذا دلالة إحصائية في السلوك الإنجابي (النموذج رقم ٦)، مما يدل على ثبات العلاقات التي أظهرها هذا الأنماذج.

الخصوصية والمستوى المعيشي للأسرة:

في ضوء أهمية المستوى المعيشي للأسرة، ونظرًا لعدم احتواء المسح الديموغرافي على بيانات الدخل، فقد قام الباحث - كما ذكر آنفًا - بإنشاء مؤشر لقياس المستوى المعيشي للأسرة السعودية؛ وذلك في محاولة للكشف عن طبيعة علاقة الخصوصية بمستوى معيشة الأسرة، خاصة وأن معظم الدراسات المسحية الديموغرافية والتعدادات السكانية في المملكة وبعض الدول النامية لا تحتوي على بيانات الدخل، مما يزيد الحاجة إلى مثل هذا المؤشر.

ولفحص طبيعة تأثير المستوى المعيشي في الخصوصية تم إدخال هذا المتغير في معادلة الانحدار مع المتغيرات التي أظهرت تأثيراً معنوياً في الخصوصية في أي من الأنماذج السابقة. وبناء عليه، تبين من نتائج تحليل الانحدار المتعدد أن مستوى المعيشة يؤثر عكسياً في الخصوصية؛ أي كلما ارتفع المستوى المعيشي للأسرة انخفضت الخصوصية (الجدول رقم ٩). ومن حسن الحظ أن وجود هذا المتغير في أنماذج الانحدار مع المتغيرات الأخرى لم يؤثر كثيراً في قيم معاملات الانحدار الخاصة بهذه المتغيرات أو دلالاتها الإحصائية، على الرغم من وجود العلاقة المتوقعة بين المستوى المعيشي من جهة، والتعليم وبعض الخصائص الأسرية من جهة أخرى، وعلاوة على ذلك فقد ارتفعت القدرة التفسيرية لأنماذج قليلاً مقارنة بالأنماذجين رقم (١) و (٢).

الجدول رقم (٩)

العلاقة بين الخصوصية والمستوى المعيشي للأسرة : نتائج تحليل الانحدار المتعدد

أنموذج رقم (٧)		المتغير
	معامل الانحدار	اختبار - ت
***١٣,٩٨	٢,٤٠٥	الثابت (intercept)
***٧٢,٤٠	٠,٢٦٨	عمر المرأة
***٢٨,٧٢-	٠,٢٦٣-	العمر عند الزواج
***٥,٤٤-	٠,٠٩١-	تعليم المرأة
***١٤,٤٩	٠,٧٢٥	وفيات الأطفال
***٥,١٣-	٠,٠٠٠١٨-	نسبة الأبناء الذكور
***٤,٢٩-	٠,٢٤٢-	نمط الأسرة (ممتدة)
***٩,٠٣-	٠,٧٢٢-	المنطقة الغربية
**٢,٧٠-	٠,٢٢٥-	المنطقة الوسطى
***٤,٨٦-	٠,٤٠٢-	المنطقة الجنوبية
***٤,٢١-	٠,٤٠٤-	المنطقة الشرقية
***١١,٢٨-	٠,١٩٥-	المستوى المعيشي للأسرة
***٩٢٣,٨٧		اختبار "ف"
٥٣٨٧		عدد الحالات
٠,٦٥٦		R^2 (adjusted R^2)

(*) دال إحصائياً عند مستوى .٠٠٥

(**) دال إحصائياً عند مستوى .٠٠١

(***) دال إحصائياً عند مستوى .٠٠٠١

ومن الجدير بالذكر أن هذه النتيجة تتفق مع ما وجدته بعض الدراسات في هذا الخصوص، مثل الجنдан (١٤١١هـ)، ولكنها - في الوقت نفسه - لا تتفق مع نتائج بعضها الآخر من الدراسات مثل العيسوي (١٩٩٤م) وغيره. وبالمقارنة بنتائج دراسة العبيدي (١٩٩٥م)

وأيوبسيحة (١٩٨٩م) الذين لم يجدوا علاقه واضحة بين الخصوبه
والدخل، فلابد من إثارة
التساؤل التالي: هل المستوي
المعيشي يؤثر في الخصوبه تأثيراً
أقوى من تأثير الدخل؟ أم هناك صعوبه في جمع بيانات دقيقة
عن الدخل؟ ولعل هذا التساؤل يحدد قبولاً لدى بعض الباحثين،
خاصة إذا عرفنا أن قياس دخل الأسرة يتأثر ناقصاً في بعض
الأحيان لعدم احتساب كثير من مصادر الدخل، كالعمارات والأسماء
وغيرها، علاوة على ميل الأسر إلى عدم التطبيق عن مقدار
دخول بعض أفراد الأسرة الآخرين كالأبناء أو الزوجة، ومن ثم
الاكتفاء بالراتب الشهري لرئيس الأسرة. ولا شك أن الإيجابية الشاسفه
عن هذا التساؤل لن تأتي إلا من خلال نتائج الدراسات التي
ستستخدم هذا المؤشر ضمن فروضها وتحليلاتها الإحصائية.

الخاتمة والتصنيفات

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوي الخصوبه في
المملكة العربية السعودية، والوقوف على أهم العوامل المؤثرة في
السلوك الإنجابي للمرأة السعودية، وذلك بناء على مسح ديمografي
شامل لكافة مناطق المملكة تم إجراؤه عام ١٩٩٩ من قبل مصلحة
إحصاءات العامة. وباستخدام بعض الأساليب الإحصائية كمعامل
الارتباط وتحليل التباين الأحادي، فقد تبين أن السلوك الإنجابي
يرتبط بالعديد من المتغيرات المثلثة لخصائص كل من المرأة وزوجها،
وكذلك الخصائص الأسرية وبعض العادات والتقاليد الشائعة في
المملكة.

وفي محاولة لتحديد أهم المتغيرات المؤثرة في السلوك الإنجابي،
أظهرت الدراسة أن العمر عند الزواج الأول، ومستوى تعليم المرأة،
هما أهم العوامل المؤثرة في الخصوبه. كما تبين أن تفضيل الأبناء،

الذكور، ووفيات الأطفال، والإقليم الجغرافي الذي تقطن فيه المرأة، هي من المتغيرات المؤثرة في السلوك الإيجابي للنساء السعوديات. كما أظهرت النتائج أن مشاركة المرأة في قوة العمل، وتعليم الزوج، واستعمال وسائل تنظيم الأسرة لا تؤثر التأثير المتوقع في الخصوبة. فلم تظهر أنموذجات تحليل الانحدار أي تأثير ذا دلالة إحصائية.

وبناءً عليه، يتضح أن استعمال وسائل تنظيم الأسرة لم يكن لها التأثير المتوقع في الخصوبة من الناحية الإحصائية. ولكن ينبغي لا ننسى أن هناك كثيراً من الناس يمكن تصنيفهم تحت مسمى "المستعمل الخجول" الذي لا يبلغ عن استعماله لوسائل تنظيم الأسرة. هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإن بعض الأزواج يستخدمون وسائل تقليدية غير فاعلة كالعزل وغيره. وعلى الرغم من هذه النتائج فإننا نعتقد بأهمية استعمال وسائل تنظيم الأسرة ودوره في خفض الخصوبة في المملكة، وخاصة في المستقبل، مما يؤكد أهمية وضرورة إجراء مزيد من الدراسات لهذا الجانب المهم. كما أن نتائج تحليل الانحدار لم تُظهر تأثيراً لعمل المرأة في السلوك الإيجابي على عكس ما هو متوقع؛ وذلك لأنخفاض مشاركة المرأة من جهة، ولتمتع المرأة العاملة وخاصة في القطاع الحكومي (وهي الأغلبية) بمزايا قد تشجع على الإنجاب في بعض الأحيان، مثل المرونة وإجازات الأمومة وساعات العمل المناسبة.

ويستنتج مما سبق أن الانخفاض الملاحظ في الخصوبة في المملكة جاءت بالدرجة الأولى نتيجة تأخر سن الزواج وارتفاع مستويات تعليم المرأة، وليس بسبب مشاركتها في العمل أو استعمالها لوسائل تنظيم الأسرة. ولعل هذا يؤيد نتائج بعض الدراسات مثل أندرسون وأخرون (Anderson et al., 1985) للخصوصية في الأردن.

وفي ضوء التغيرات الاجتماعية التي يمر بها المجتمع السعودي مثل التوسيع في تعليم المرأة، ومن ثم ارتفاع سن الزواج لكل من الذكور

والإناث، وكذلك تشجيع الرضاعة الطبيعية وما ينتج عنها من مباعدة بين المواليد، بالإضافة إلى تزايد أهمية المسألة السكانية في خطط التنمية وإستراتيجياتها، وتأكيد دورها وعلاقتها بالتنمية، وخاصة الخطة السابعة، فإنه من المتوقع أن تستمر الخصوبة في الانخفاض التدريجي خلال السنوات القادمة، والدراسات التالية التي تدعوا إليها الدراسة الحالية كفيلة بالكشف عن ذلك.

ونظراً لعدم توفر بيانات الدخل وصعوبة الحصول عليها فقد تم إنشاء مؤشر لقياس المستوى المعيشي للأسرة السعودية، وأظهرت النتائج أن السلوك الإنجابي يتأثر عكسياً بمستوى المعيشة. وفي ضوء هذه النتيجة، لعل هذا المؤشر يكون مفيداً للدراسات السكانية وغير السكانية في المستقبل.

وأخيراً، لا شك أن بعض نتائج هذه الدراسة يمكن أن تكون مدخلات مهمة عند وضع السياسات السكانية والإستراتيجيات المتعلقة بالنمو السكاني، وكذلك بمشاركة المرأة في قوة العمل وغيرها من الجوانب المهمة، ومن جهة أخرى اتضح من خلال التحليل والمناقشة أن هناك أموراً ما تزال في حاجة إلى مزيد من الدراسة والبحث.

وبناء عليه، فمن الأهمية بمكان الإشارة إلى ضرورة دراسة مدى انتشار وسائل تنظيم الأسرة ومحددات استعمالها، وذلك لندرة الدراسات في هذا المجال، وما يتبع عنه من نقص كبير في فهم هذا الجانب المهم من جوانب الخصوبة في المملكة العربية السعودية، خاصة في ضوء حساسيته وصعوبة الحصول على بيانات دقيقة عنه من جهة، واعتقادنا بأن معظم الانخفاض المستقبلي في الخصوبة سيأتي من خلال استعمال وسائل تنظيم الأسرة، بالإضافة إلى مزيد من التأخير في سن الزواج.

كذلك فإن فهم العلاقة بين الخصوبة ونمط الإقامة في الريف أو

الحضر يتطلب جمع بيانات عن مكان النشأة وكذلك تاريخ الهجرة إلى المناطق الحضرية، بالإضافة إلى حجم السكان في مكان الإقامة الحالي. فالسكنى في مركز عمراني كبير، يصل عدد سكانه إلى أكثر من مليون نسمة يختلف عن مركز عمراني لا يتجاوز عدد سكانه عشرة آلاف نسمة، وذلك من حيث نمط الحياة، والنشاط الاقتصادي، والقيم الحضرية السائدة. ولعل الاختلافات في نتائج دراسات الخصوصية بشأن طبيعة العلاقة بين الخصوصية ونمط الإقامة تعود إلى عدمأخذ هذه الجوانب في الاهتمام. وأخيراً فإنه من الأهمية بمكان فحص درجة تأثير "الرضاعة الطبيعية" في الإنجاب في الدراسات المستقبلية، إذ لم تشتمل بيانات الدراسة الحالية على هذا العامل المهم.

(١) الملحق رقم

معاملات ارتباط بيرسون بين المتغير التابع (عدد الأطفال)

وبعض المتغيرات المستقلة المستخدمة في الدراسة

معامل ارتباط بيرسون	المتغير المستقل
* .٦٧٨	عمر المرأة
* .٣١٣-	العمر عند الزواج
* .٤٤٥-	تعليم المرأة
* .٣٣٦	وفيات الأطفال
* .١٤٣-	نسبة الأبناء الذكور
* .٣٠٧-	تعليم الزوج
* .٧٨٨	مدة الحياة الزوجية
* .٢١٩-	مؤشر مستوى المعيشة

(*) معامل الارتباط دال عند مستوى .٠٠١

(الملحق رقم (٢)

بعض محددات السلوك الانجابي في المملكة :

نتائج تحليل الانحدار المتعددة باستخدام مدة الحياة الزوجية
بدلاً من العمر عند الزواج وعمر المرأة

نموذج رقم (ب)	نموذج رقم (أ)	المتغير
معامل الانحدار اختبار - ت	معامل الانحدار اختبار - ت	
	١,٩٩٠ ***١٧,٠٧	الثابت (intercept)
***٧٤,١٣	٠,٢٦٦ ***٧٢,٦٨	مدة الحياة الزوجية
***٩,٥٦	٠,١٨٠ ***٩,٦٨-	تعليم المرأة
***١٤,٥٢	٠,٧٣١ ***١٤,٥٤	وفيات الأطفال
***٥,١٧-	٠,٠٠٠١٧- ***٥,١٨-	نسبة الأبناء الذكور
***٣,٢٥-	٠,١٧٩- **٣,٠٩-	نمط الأسرة (ممتدة)
	٠,٣٢	نمط الإقامة (الحضر)
	٠,٩٣	وسائل تنظيم الأسرة (تستعمل)
	١,٥١-	المرأة تعمل
	٠,٣٣٤	تعليم الزوج
	*٢,١٠	تعليم المرأة X المرأة تعمل (interaction)
***٧,١١٥-	٠,٥٧٢- ***٦,٩٨-	المنطقة الغربية
***٤,٢٥٧-	٠,٣٥١- ***٤,١٨-	المنطقة الوسطى
***٣,٢٥٠-	٠,٢٦٨- **٢,٩٨-	المنطقة الجنوبية
***٤,٣٢٨-	٠,٤١٤- ***٤,٢٢-	المنطقة الشرقية
***١٠٦,٥٠	***٧٢,٠٠٠	اختبار "ف"
٥٣٨٧	٥٣٨٧	عدد الحالات
٠,٧٥	٠,٦٥	R^2 (adjusted R^2)

(*) دال إحصائياً عند مستوى .٠٠٥

(**) دال إحصائياً عند مستوى .٠٠١

(***) دال إحصائياً عند مستوى .٠٠٠١

المراجع والمصادر

أولاً - المراجع العربية:

- أبو صبحة، كاي (١٩٩٩) "أنماط الخصوصية في المدن الأردنية وبعض العوامل المؤثرة فيها"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ٣٣: ١٢٨-١٦١ . أبو عياش، عبد الإله (١٩٨٤) الإحصاء والكمبيوتر في معالجة البيانات مع تطبيقات جغرافية. الكويت: وكالة المطبوعات.
- أبو عيانة، فتحي (١٩٨٦) "جغرافية السكان". بيروت: دار النهضة العربية للمطباعة.
- أحمد، فريال (١٩٨٨) "تحليل اتجاهات الخصوصية في مصر حتى عام ١٩٧٩". السكان، بجعوت ودراسات، ٣٧: ٤٩-١٦.
- أمرهور، ج. و. ملير (١٩٨١) "حجم الأسرة المفضل ومنع العمل في الجمهورية العربية السورية"، النشرة السكانية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)، ٢٨ ، ٩٨-٧٣.
- الانصاري، فاضل (١٩٨٠) "مشكلة السكان: نموذج المطر العراقي". دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي.
- أيسنرلين، ريتشارد (١٩٨٥) "الخصوصية والتنمية" في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، السكان والتنمية في الشرق الأوسط.
- البدر، عبد العزيز (١٩٨٨) "دراسة مستويات الخصوصية والوفيات في محافظة البلقاء ١٩٨٧" ، عمان: مركز التدريب الإحصائيالأردن.
- الجديدي، محمد (١٩٩٠) "مدخل لمعرفية السكان". تونس: سراس للنشر.
- جلال الدين، محمد مموض (١٩٩٢) "اتجاهات وقف الإنجاب وتضليل الأطفال في الأردن والسودان"، النشرة السكانية (اللجنة

- الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)، ٢٢: ٧٣-٩١.
- الجندي، بدرية (١٤١١هـ) "مستويات الخصوبة واتجاهاتها في مدينة الرياض: دراسة في جغرافية السكان"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب للبنات بالرياض.
- حمد، إسعاف وعاصم الشيخ أوغلي (١٩٩٦م) "المحددات الاجتماعية والثقافية للتمييز بين الذكور والإإناث وعلاقتها بالسلوك الإنجابي". ورقة مقدمة في مؤتمر السكان الإقليمي العربي بالقاهرة خلال الفترة ٨-١٢ ديسمبر.
- زريق، هدى (١٩٨٧م) "نظرة حول تطور دراسات الخصوبة"، النشرة السكانية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)، ٢١: ٦٣-٦٣.
- السباعي، زهير (١٤٠٣هـ) صحة الأسرة: دراسة عن الصحة في تربية البقوم. جدة: تهامة للنشر.
- السعدي، عباس (١٩٨٩م) "مقاييس الخصوبة وتبنيها الإقليمي في العراق". مجلة العلوم الاجتماعية، ١٧(٢): ٢٦٥-٣٠١.
- سليمان، عدنان (١٩٩٨م) "تجليات المعرفة الاجتماعية في السلوك الإنجابي للمرأة السورية". شؤون اجتماعية، ١٥: ٣١-٣٥.
- سهادنة، فوزي وعز الدين بكر (١٩٩٧م) "التبالين في السلوك الإنجابي للمرأة الأردنية حسب مكان النشأة الأصلية وفق بيانات مسح عام ١٩٩٠م"، دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٢٤(٢): ٢٨٢-٣١٠.
- شحادة، نعمان (١٩٩٧م) الأساليب الكمية في الجغرافيا باستخدام الحاسوب. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- الصالح، ناصر عبد الله ومحمد محمود السرياني (١٤٢٠هـ) "الجغرافيا الكمية والإحصائية: أسس وتطبيقات بالأساليب الحاسوبية الحديثة". الرياض: العبيكان.

- الصباح، أمل يوسف ومصطفى الشلاقاني (١٩٨٦م) "سكان الكويت: الماضي-الحاضر - المستقبل: دراسة سكانية تحليلية مقارنة". الكويت: وحدة البحث والترجمة، قسم الجغرافيا بجامعة الكويت، الجمعية الجغرافية الكويتية.
- الضرير، موسى (١٩٩٦م) "أثر التعليم على السلوك الإنجابي في الجمهورية العربية السورية." ورقة مقدمة إلى مؤتمر السكان الإقليمي العربي المنعقد في القاهرة.
- عبدالكريم، محمد الغريب (١٩٨٢م) "سيولوجيا السكان." الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- عبدالهادي، س. (١٩٨٤م) "اعتبارات نظرية حول محددات الخصوبة،" النشرة السكانية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا)، ٢٤ حزيران، ٤٩-٧٧.
- العبيدي، إبراهيم (١٩٩٥م) "بعض المحددات الاجتماعية والاقتصادية لمستوى الخصوبة في الأسرة السعودية بمدينة الرياض،" المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ٥٠: ٣٠-٧٥.
- العتيبي، محمد (١٩٩٤م) "أثر بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية على عدد الأولاد في الأسرة السعودية في مدينة الرياض: دراسة ميدانية." مجلة العلوم الاجتماعية، ٢٢ (١): ٨٩-١٢٠.
- العقبي، ليلى (١٩٨٧م) "أهم العوامل الاجتماعية التي تؤثر على الخصوبة في جمهورية مصر العربية،" بحث غير منشور، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية، جامعة القاهرة.
- العلواني، مصطفى (١٩٩٤م) "الخصوبة ومحدداتها الوسيطية: فكر وتطبيق على القطر العربي السوري." دمشق: منشورات وزارة الثقافة.

- العيسوي، فايز (١٩٩٤م) "مستويات الخصوبة في مجمعه الدمام: دراسة في جغرافية السكان". ورقة مقدمة إلى الندوة الجغرافية الخامسة لأقسام الجغرافيا بجامعات المملكة، المنعقدة في قسم الجغرافيا، جامعة الملك سعود، خلال الفترة ٢٦ - ٢٨ إبريل ١٩٩٤م.
- قنديس، ع. د. (١٩٧٧م) "تعليم الإناث وانخفاض الخصوبة في البلدان النامية: مثل الأردن"، النشرة السكانية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)، ١٢ تموز، ١٨-٣٢.
- لطفي، طلعت إبراهيم (١٩٨٨م) "المستوى الاجتماعي والاقتصادي وعلاقته بحجم الأسرة في المجتمع السعودي: دراسة ميدانية لعينة من أرباب الأسر في مدينة الرياض"، مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ١٥(١): ١٥٥.
- المؤمني، محمد، وآخرون (١٩٩٧م) "السكان والتربية والتنمية في الوطن العربي". أربد (الأردن): دار الكندي.
- المجالي، قبلان (١٩٩٤م) "أثر تفضيل جنس المواليد وبعض العوامل الأخرى على حجم الأسرة وعملية الاستمرار في الإنجاب: دراسة ميدانية". مؤتة للبحوث والدراسات، ٩: ٨١-١٠١.
- مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المكتب التنفيذي (١٩٩٤م) الأسرة العربية الخليجية .. حقائق .. وأرقام. المنامة: المكتب التنفيذي.
- مخلوف، هشام وآخرون (١٩٨٧م) "تكلفة الأولاد في مصر"، النشرة السكانية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)، ٢٣: ٢١-٤٤.
- مصلحة الإحصاءات العامة، المملكة العربية السعودية (د. ت) الخصائص السكانية في المملكة العربية السعودية (من واقع نتائج البحث الديموغرافي ١٩٩٩م). الرياض: مصلحة الإحصاءات

- العامة.
- نور، عثمان الحسن (١٩٨٦م) "الخصوصية في الأردن ومحدداتها الاجتماعية والاقتصادية والفيزيولوجية"، مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ٣ (١): ٢٠١-١٩٩.
 - نور، عثمان الحسن (١٩٩٤م) "إطار نظري لمحددات الخصوبة البشرية في الدول العربية"، العصور، ٩ (٢): ٢٧١-٢٨٤.
 - الهراس المختار وإدريس بنسعيد (١٩٩٦م) "الثقافة والخصوصية: دراسة في السلوك الإنجابي بال المغرب". بيروت: دار الطليعة.
 - وزارة الصحة (١٩٩٧م) "مسح صحة الأسرة في المملكة: تقرير أولي". الرياض: وزارة الصحة.

ثانياً - المراجع الأجنبية:

- Al-Mazrou, Y et al. (1993) "Differential in Marital Fertility" in Y. Al-Mazrou and S. Farid (eds.) Reproductive Patterns and Child Survival in Saudi Arabia. Riyadh: Ministry of Health.
- Anderson, J. E. et al. (1985) "Fertility Trends and Determinants in Jordan." International Family Planning Perspectives, 11(2): 47-51.
- Becker, G. (1960) "An Economic Analysis of Fertility," in National Bureau of Economic Research. Demographic and Economic Change in Developed Countries. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Bongaarts, J. (1978) "A Framework for Analyzing the Proximate Determinants of Fertility." Population and Development Review, 41(1):105-132.

- Bongaarts, J. (1984) "Implications of Future Trends for Contraceptive Practice." *Population and Development Review*, 10(2): 341-352.
- Bongaarts, J. (1987) "The Proximate Determinants of Exceptionally High Fertility." *Population and Development Review*, 13(1): 133-139.
- Bongaarts, J. and R. G. Potter (1983) "Fertility, Biology and Behavior: An Analysis of the Proximate Determinants." *Population and Development Review*, 10(3): 511-537.
- Cain, M. (1984) "Women's Status and Fertility in Developing Countries: Son's Preference and Economic Security," Working Paper No. 110. New York: The Population Council, Center for Policy Studies.
- Cain, M. (1977) "The Economic Activities of Children in a Village in Bangladesh." *Population and Development Review*, 3(3):201-227.
- Cain, M. T. (1982) "Perspectives on Family and Fertility in Developing Countries." *Population Studies*, 36(2):159-175.
- Caldwell, J. C. (1976) "Toward a Restatement of Demographic Transition Theory." *Population and Development Review*, 2:321-66.
- Caldwell, J. C. (1982) *Theory of Fertility Decline*. London: Academic Press.
- Caldwell, J. C. et al. (1999) "The Bangladesh Fertility Decline: An Interpretation". *Population and Development Review*, 25(1):67-87.
- Clark, S. (2000) "Son Preference and Sex Composition of

- Childern: Evidence from India," *Demography*, 37(1): 95-108.
- Cleland, J. et al. (1994) *The Determinants of Reproductive Change in Bangladesh: Success in a Challenging Environment*. Washington, DC: The World Bank.
- Courbage, Y. (1994) "Demographic Change in the Arab World: The Impact of Migration, Education and Taxes in Egypt and Morocco." *Middle East Report*, 24(190):19-22.??? (it could be a different reference).
- Das Gupta, M. And D. Narayana (1997) "Bangladesh's Fertility Decline From a Regional Perspective." *Genus*, LIII:101-128.
- Davis, K. and J. Blake (1956) "Social Structure and Fertility: an Analysis Framework." *Economic Development and Cultural Change*, 4(4): 221-235.
- Dharmalingam, A. (1996) "The Social Context of Family Size Preferences and Fertility Behavior in A South Indian Village." *Genus*, LII: 83-103.
- Donaldson, L. (1991) *Fertility Transition: The Social Dynamics of Population Change*. Cambridge, Mass.: Basil Blackwell. chapter 4.
- Easterlin, R. A. (1975) "An economic framework for fertility analysis." *Studies in Family Planning*, 6(3):54-63.
- Govindasamy, P. and A. Malhotra (1996) "Women's Position and Family Planning in Egypt." *Studies in Family Planning*, 27(6): 328-340.
- Hashmi, S. S. (1996) "Shy / Silent Users of Contraceptives in

- Pakistan." *Pakistan Development Review*, 35: 705-17.
- Jayne, S. H. and D. K. Guilkey (1998) "Contraceptive Determinants in Three Leading Countries." *Population Research and Policy Review*, 17(4):329-50.
- Jones, G. W. et al. (1997) *The Continuing Demographic Transition*. Oxford: Clarendon Press.
- Khan, H. T. And R. Raeside (1997) "Factors Affecting the Most Recent Fertility Rates in Urban-Rural Bangladesh." *Soc. Sci. Med.*, 44(3): 279-289.
- Kirk, D. (1966) "Factors affecting Moslem Natality," in Bernard Berekon et. al. *Family Planning and Population*. Chicago: University of Chicago Press.
- Kirk, D. (1971) "A New Demographic Transition." In *Rapid Population Growth: consequences and Policy Implications*. Baltimore: The John Hopkins Press.
- Kirk, D. (1996) "Demographic Transition Theory." *Population Studies*, 50:361-387.
- Kirk, D. and B. Pillet (1998) "Fertility Levels, Trends, and Differentials in Sub-Saharan Africa in the 1980s and 1990s." *Studies in Family Planning*, 29(1): 1-22.
- Knodel, J. and V. Prachuabmoh (1974) "Demographic Aspects of Fertility in Thailand," *Population Studies*, 28(3): 423-448.
- Koenig, M. A. et al. (1984) "Husband- Wife Inconsistencies in Contraceptive Use Responses." *Population Studies*, 38:281-298.
- Kohli, K. L. and M. H. Al-Omaim (1993) "Fertility in Ku-

- wait: 1970-1985." *Genus*, IL: 55-69.
- Leibenstein, H. (1974) "An Interpretation of the Economic Theory of Fertility: Promising Path or Blind Alley?" *Journal of Economic Literature*, 12:457-479.
- Lindert, P. H. (1983) "The Changing Economic Costs and Benefits of Having Children," in R. A. Bulatao and R. D. Lee (eds.) *Determinants of Fertility in Developing Countries*. New York: Academic Press.
- Lorimer, F. (1954) *Culture and Human Fertility*. Paris: UNESCO.
- Mahmood, N. (1992) "Motivation and Fertility Control Behavior in Pakistan." *The Pakistan Development Review*, 31(2):119-144.
- Mauldin, W. P. and S. J. Segel (1988) "Prevalence of Contraceptive Use: Trends and Issues." *Studies in Family Planning*, 19(6): 335-353.
- Mueller, E. and K. Short (1983) "Effects of Income and Wealth on the Demand for Children," in R. A. Bulatao and R. D. Lee (eds.) *Determinants of Fertility in Developing Countries*. New York: Academic Press.
- Namboodiri, K. And L. Wei (1998) "Fertility Theories and Their Implications regarding How Low can fertility be." *Genus*, LIV, 37-56.
- Notestein, F. W. (1945) "Population - the Long View," in T. W. Schultz (ed.) *Food for the World*. Chicago: Chicago University Press.
- Ohadike, P. O. (1994) "Household Types and Fertility in

- Greater Accra," in: Regional Institute for Population Studies. Critical Issues in Fertility Research for Development Planning. Legon: University of Ghana.
- Parr, N. J. (1998) "Changes in the Factors Affecting Fertility in Ghana during the Early Stages of the Fertility Decline." *Genus*, LIV: 77-86.
- Population Reference Bureau (1992, 1997, 1999) World Population Data Sheet. Washington, DC: PRB.
- Reinis, K. I. (1992) "The Impact of the Proximate Determinants of Fertility: Evaluating Bongaarts's and Hobcraft and Little's Methods of Estimation." *Population Studies*, 46: 309-326.
- Salman, A. and M. El-Khorazaty, and S. Farid (1995) "Determinants of Contraceptive Use." In Ministry of Health, Qatar, Reproductive Patterns and Child Survival in Qatar. Council of Health Ministers of G.C.C. states.
- Schultz, J. E. (1972) "Fertility Patterns and Their Determinants on the Arab Middle East," in C. A. Cooper & S. S. Alexander (eds.) *Economic Development and Population Growth in the Middle East*. New York: American Elsevier.
- Shah, N. et al. (1998) "Patterns of Desired Fertility and Contraceptive Use in Kuwait." *International Family Planning Perspectives*, 24(3): 133-138.
- Shah, N. M. and S. M. Kamal (19) "Contraceptive Use Among Women in Kuwait." *International Family Planning P* (IFPP), 11:
- Shapiro, D. (1996) "Fertility Decline in Kinshasa." *Population*

- Studies, 50(1):89-104.
- Stecklov, G. (1999) "Evaluating the Economic Returns to Childbearing in Cote d'Ivoire." *Demography*, 36: 1-17.
- Teitelbaum, M. S. (1975) "Relevance of Demographic Transition for Developing Countries." *Science*, 188:420-25.
- Thompson, W. S. (1929) "Population". *American Journal of Sociology*, 34(6): 959-975.
- UN, Population Division (1997) "World Fertility Patterns," (Wall Chart). New York: UN.
- Van De Kaa, D. J. (1996) "Anchored Narratives: The Story and Findings of Half a Century of Research into the Determinants of Fertility." *Population Studies*, 50:389-432.
- Vlassoff, C.(1990) The Value of Sons in an Indian Village: How Widows see it." *Population Studies*, 44:5-20.
- Warren, C. et al. (1992) "The Determinants of Fertility in Swaziland." *Population Studies*, 46:5-17.
- Warren, C. W. et al. (1990) "Fertility and Family Planning in Jordan: Results from the 1985 Jordan Husband's Fertility Survey," *Studies in Family Planning*, 21(1): 33-39.
- Weeks, J. R. (1986) *Population: An Introduction to Concepts and Issues*. Belmont, CA: Wadsworth Publishing Company.
- Weller, R. H. and L. F. Bouvier (1981) *Population: Demography and Policy*. New York: St Martin's Press.
- Wrigley, N. (1985) *Categorical Data Analysis for Geographers and Environmental Scientists*. London: Longman Group Ltd.